وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: علاقات دولية (استراتيجيات أمنية)
بعنوان:

العلاقات الأوروجزائرية بين التفعيل وإعادة النظر

إعداد الطالب:
▪ لكحل محمد عبد الرحمان

تحت إشراف:
الدكتورة نسرين نموشي

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د يوسف أزروال	أستاذ	رئيسا
نسرين نموشي	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
د.سهايلية سماح	أستاذ	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: علاقات دولية (استراتيجيات أمنية)
بعنوان:

العلاقات الأوروجزائرية بين التفعيل وإعادة النظر

إعداد الطالب:
▪ لكحل محمد عبد الرحمان

تحت إشراف:
الدكتورة نسرين نموشي

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د يوسف أزروال	أستاذ	رئيسا
نسرين نموشي	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا
د.سهايلية سماح	أستاذ	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2023-2024

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية على ما

يرد في هذه المذكرة من آراء

"لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"

سورة الممتحنة الآية 8

شكر وتقدير

الحمد الله منير الدرب ملهم الصبر الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم

نشكر الله عز وجل الذي مكننا من تخطي المصاعب و إعانتنا على إتمام

هذا العمل على أحسن حال الحمد لله الذي هدانا لهذا

و الصلاة و السلام على خير الأنام رسول الله

يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وفائق التقدير و الإمتنان إلى الأستاذة المشرفة

"نسرين نموشي" لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة

و الشكر الجزيل لمجهوداتها لإنجاح المذكرة

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر أيضا إلى أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمة:

لطالما كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات مكانة كبيرة لدى الأوروبيين لأهميتها الجغرافية والاقتصادية والسياسية. فقد كانت محور اهتمام القوى التقليدية الأوروبية منذ القرن السادس، حيث عرفه الجغرافيون الأوروبيون وأطلقوا عليه تسمية "المتوسط" لأنه يتوسط ثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا، وآسيا. وتتبع أهمية البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للأوروبيين ليس فقط من السياحة أو الاستكشاف، بل أيضاً من حجم التفاعل والصراع بين الدول الواقعة على ضفافه، وما يتمتع به من أهمية استراتيجية.

يتميز حوض البحر الأبيض المتوسط بوجود ضفتين متباينتين: الضفة الشمالية التي تتمتع بالقوة الصناعية والزراعية والتقدم العلمي والتكنولوجي، والضفة الجنوبية التي تعاني من الفقر والتخلف والمديونية لكنها غنية بالمواد الأولية. هذه الفوارق أدت إلى شن القوى الاستعمارية حملات للاستحواذ على موارد الدول الجنوبية، ومنها الجزائر التي كانت تتمتع بسيادة خاصة على مياهها الإقليمية حتى انتهى ذلك بالاحتلال الفرنسي عام 1830.

في العصر الحديث، ولا سيما بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح حوض البحر الأبيض المتوسط ساحةً للصراعات وتضارب المصالح بين القوى الأوروبية والأمريكية.

أصبحت دول الجنوب (جنوب البحر الأبيض المتوسط) بعد تحررها من أشكال الاستعمار المختلفة (استعمار مباشر، انتداب، حماية) مسرحاً للتنافس الأيديولوجي العالمي، وكانت أراضيها ميداناً للصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. ومع زوال الثنائية القطبية، انسجمت معظم دول الجنوب (الدول الأفريقية وبعض دول الشرق الأوسط) مع متطلبات التيار الليبرالي واقتصاد السوق.

وقد أدركت الدول الأوروبية خطر التنافس الأمريكي قبل فوات الأوان، فسعت إلى مد أواصر التعاون مع دول الجنوب عبر البحث عن أطر جديدة، كما اتجهت إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه دول الجوار المطلة على شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

سعت الدول الأوروبية للحفاظ على مصالحها ونفوذها في مستعمراتها القديمة، وخاصة الجزائر التي حاولت الانسلاخ من الهيمنة الأوروبية والانضمام إلى المعسكر الاشتراكي. إلا أن التطورات العالمية والداخلية دفعت الجزائر إلى إعادة النظر في خياراتها الاستراتيجية ومحاولة التحول إلى

اقتصاد السوق. وقد اضطرت الجزائر، طوعاً أو مجبرة، إلى تصحيح منظومتها القانونية والتشريعية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية الجديدة، وذلك بالتعاون مع أوروبا عبر شراكات متعددة الأشكال، سواء ثنائية أو جماعية. تلعب هذه الشراكة دوراً بارزاً في التنمية على كافة المستويات الاقتصادية، السياسية، الإدارية، والعلمية، وذلك لتجنب العزلة عن الاقتصاد الدولي.

لهذا السبب لجأت الجزائر إلى توقيع اتفاقيات دولية جماعية وثنائية مع الطرف الأوروبي، ما دفعها إلى إعادة هيكلة اقتصادها وتشخيص نقاط القوة والضعف من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية. نظراً لأهمية هذه الاتفاقيات لكلا الجانبين، احتلت الشراكة الجزائرية الأوروبية مكانة مهمة في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات، عندما تم التوقيع على أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في عام 1976. بعد ذلك انتقلت الجزائر من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة كغيرها من الدول المتوسطية، وبعد مفاوضات وجولات متعددة، تم توقيع اتفاق الشراكة في 22 أبريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

وقد حظي موضوع الشراكة باهتمام كبير من قبل الباحثين والخبراء نظراً لأهميته الإقليمية والأمنية والسياسية والاقتصادية. تأتي هذه الأهمية في ظل سياسة التكتلات الجديدة التي يتبعها العالم لتوسيع فضاءات التعاون الدولي بهدف تحقيق التنمية المستدامة. يسهم هذا التوجه بشكل كبير في زيادة فرص تحقيق السلم العالمي وبالتالي تحقيق الاستقرار على مستوى العالم.

1. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث في معالجة موضوع الشراكة الأورو–جزائرية من جميع الجوانب المتعلقة بالدوافع والخلفيات ومحاور وأبعاد الشراكة، وتقييم مدى تحقيق الأهداف المرجوة. يمكن تلخيص هذه الجوانب في النقاط التالية:

- تتبع مسار تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية.
- استعراض تاريخ العلاقات بين الطرفين وكيفية تطورها عبر العقود.
- تسليط الضوء على طبيعة وواقع التعاون المالي بين طرفي الشراكة.
- دراسة الأشكال المختلفة للتعاون المالي بين الجزائر وأوروبا، وتحليل مدى فعالية هذا التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة.

- الإلمام بماهية منطقة التبادل الحر وانعكاساتها المرتقبة على الاقتصاد الجزائري.
- فهم مفهوم منطقة التبادل الحر بين الجزائر وأوروبا، وتقييم التأثيرات المحتملة لهذه المنطقة على الاقتصاد الجزائري.
- الإشارة إلى التعديل الجمركي الجديد وأسباب تأجيل منطقة التبادل.
- تحليل التعديلات الجمركية الأخيرة وفهم الأسباب الكامنة وراء تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

2. اهداف الدراسة:

وتتمحور الأهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على البعد النظري التاريخي للشراكة الجزائرية الأورو–متوسطية.
- استعراض تطور التعاون من أول صورة رسمية لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع دول حوض المتوسط وصولاً إلى الشراكة كنسق جديد للعلاقات بين الطرفين.
- تحليل مضمون الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.
- الجهود التي تبذلها الجزائر لإنجاح الاتفاقية.
- توضيح التحديات التي تواجه الجزائر والدوافع التي تحفز كلا الطرفين على عقد هذه الشراكة، واستعراض الجهود المبذولة من قبل الجزائر لتحقيق نجاح الاتفاقية.
- تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- تحليل مدى تحقيق الأهداف المرجوة من الاتفاقية وتقييم تأثيرها على كلا الجانبين.
- استشراف مستقبل الشراكة في ظل التحديات الراهنة.
- تقديم توقعات حول مستقبل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ضوء التحديات الحالية والمستقبلية.

3. مبررات اختيار الموضوع

اما بالنسبة لأسباب ومبررات اختيار هذا الموضوع فمنها ما كانت ذاتية ومنها ما كانت موضوعية والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

فمن بين الأسباب الذاتية:

- الرغبة الملحة في البحث عن تفاصيل اكثر في هذا الموضوع والالمام بكل بنود الاتفاقية وكان الدافع الاساسي هو معرفة اسباب محاولة تدخل البرلمان الاوروبي في الشؤون الداخلية لدولة الجزائر المستقلة كان على اي اساس، فهل تخول الاتفاقية للاتحاد الأوروبي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الشريكة؟
- اشباع فضولي العلمي لما تضمنته مختلف بنود الاتفاقية.

اما عن الاسباب الموضوعية فهناك جملة من الأسباب يمكن ادراجها فيما يلي:

– أهمية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كوسيلة قانونية لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

– دراسة مدى تلاءم أهداف ومضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مع الأوضاع والظروف التي تعيشها الجزائر.

– تقييم اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ومدى جدوى هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر.

– رغبة منا في دراسة الإطار المتعلق بهذه الاتفاقية، ودراسة مدى ملائمة المنظومة القانونية الجزائرية التي تلت التوقيع على اتفاقية الاوروجزائرية مع واقع الاقتصاد الجزائري.

4. صعوبات الدراسة:

ومثل غيره من البحوث فقد تعرضنا أثناء هذا البحث لعدة صعوبات تمثلت أهمها في:

- عدم استقرار الحالة النفسية والجسدية.
- صعوبة البحث عن طريق الانترنيت بسبب الانقطاعات المتكررة.
- وكذلك تداخل المعلومات وصعوبة ضبطها.

في ظل هذي المعطيات سنحاول في بحثنا هذا الاحاطة بكل جوانب هذه الاتفاقية بداية من تتبع مسارها التاريخي ودراسة خلفيات وابعاد هذي الشراكة وصولا لتقييم هذه الشراكة بناءا على هذا نطرح الاشكالية الرئيسية:

5. السؤال المركزي:

الى أي مدى حققت العلاقات الاوروجزائرية الأهداف التي سطرت لها؟

6. الأسئلة الفرعية:

- ما هي الأهداف المرجوة من العلاقات الأورو–جزائرية؟
- ما هي المؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم مدى تحقيق أهداف العلاقات الأورو–جزائرية ؟
- ما هي نقاط القوة والضعف في العلاقات الأورو–جزائرية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف؟
- كيف ينظر كل من الجانب الجزائري والجانب الأوروبي إلى مدى تحقيق الأهداف؟
- هل أدت مشاريع التعاون والشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تحسين اقتصاد الجزائر، أم تعميق تبعيتها(كدولة طرف) للاتحاد الأوروبي(دول المركز)؟

7. الفرضية:

العلاقات الاوروجزائرية لم تحقق الأهداف المرجوة فان إعادة النظر فيها ضرورة ملحة.

8. مناهج الدراسة:

ولاحتواء الموضوع محل الدراسة والتمكن من الإجابة عن الأسئلة المطروحة، وتبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه التساؤلات، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج المقارن: من** خلال تبيان نقاط قوة وضعف كال الطرفين في الحوض المتوسطي بالاعتماد على إظهار جوانب الاختلاف والتشابه بينهما
- والمقارنة بين الجزائر ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.
- **المنهج الوصفي:** من خلاله تطرقنا لدراسة ووصف طبيعة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة الجزائر.
- **المنهج التاريخي:** كوسيلة لتتبع مراحل والمحطات والمسار التاريخي التي مرت بها اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية.
- **منهج تحليل مضمون:** ويظهر استخدام هذا المنهج من خلال تحليل إعلان برشلونة واتفاقية الشراكة الثنائية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

- **تقنية السيناريو**: ويظهر استخدام هذه التقنية من خلال محاولة استشراف مآلات العغلاقات الاوروبية الجزائرية

9. الدراسات السابقة:

- بن موفق زروق، استرايجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادي الجلفة الجزائر.
- اسماء بولحية الشراكة الاوروجزائرية من 1999-2014 الواقع والافاق رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قالمة الجزائر، 2015.
- عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، عدد رقم 09، جامعة بسكرة، سنة 2011.

10. تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الاهداف المرجوة من القيام بهذه الدراسة وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم تفريعها إلى ثلاث فصول:

يهتم الفصل الاول منها بالإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، اما في الفصل الثاني فنتطرق إلى تطور العلاقات الأوروجزائرية، فيما خصصنا الفصل الثالث لتقييم مستقبل العلاقات الأوروجزائرية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم العلاقات الأوروجزائرية

العلاقات بين الدول الأوروبية والجزائر لها تاريخ طويل ومعقد يتضمن الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية. بدأت هذه العلاقات منذ القرون الماضية واستمر تأثيرها المتبادل حتى بعد استقلال الجزائر في عام 1962. خلال الاستعمار، تأثرت الجزائر بشكل كبير بالسياسات الفرنسية، مما أدى إلى تغييرات هامة في هيكلها الاجتماعي والاقتصادي. سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى بناء علاقات جديدة مع الدول الأوروبية بناءً على التعاون المتبادل والمصالح المشتركة. هذه العلاقات متنوعة، تشمل مجموعة واسعة من المجالات مثل السياسة والاقتصاد والثقافة، وتعتبر محورًا مهمًا لفهم التفاعلات الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط[1].

المطلب الأول: سياسة الجوار

تشكل سياسة الجوار بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جزءًا حيويًا من إطار علاقاتهما، حيث تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك وتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في المنطقة. تُعد هذه السياسة جزءًا من مبادرة أُطلقتها الاتحاد الأوروبي في عام 2004، تهدف إلى تعزيز العلاقات مع جيرانه في الجنوب والشرق. وتتضمن هذه السياسة مجموعة من الآليات والاتفاقيات التي تستهدف تحقيق أهداف مشتركة، مثل دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في الجزائر. تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التعاون وخلق بيئة من التعاون المثمر، مما يدعم قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ويسهم في تحقيق تطلعاتها نحو التنمية المستدامة.[2]

الفرع الأول: تعريف السياسة الأوربية للجوار وأهدافها

- **تعريف السياسة الأوروبية للجوار**

تم إقرار سياسة الجوار الأوروبي كنتيجة للفكرة التي طُرحت في ديسمبر 2002 خلال اجتماع المجلس الأوروبي في كوبنهاجن. هدفت هذه الفكرة إلى استغلال الفرص المتاحة بسبب التوسع

[1] عبد المؤمن مجدوب، طبيعة العلاقات الاورومتوسطية، طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات المحددات، مجلة تحولات، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد الأول يناير 2018، ص 113

[2] قادة بن عبد الله عائشة، المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط السياسة الأوروبية للجوار الجديدة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07/ العدد 02 ، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2021، ص 981.

الأوروبي، من أجل تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة. دعا المجلس إلى بناء علاقات مبنية على القيم المشتركة مع الدول الواقعة في الجهات الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط[1].

تم تطبيق سياسة الجوار الأوروبي كسياسة رسمية للاتحاد الأوروبي في عام 2004. تعكس هذه السياسة رغبة الاتحاد في تجنب إنشاء خطوط فاصلة جديدة في أوروبا بعد التوسع، وتعزيز الاستقرار والازدهار داخل حدوده الجديدة وخارجها. تتضمن الدول المشمولة في سياسة الجوار الأوروبي الدول غير المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وتعتمد السياسة على مفهوم الشراكة الوثيقة[2].

يقوم الاتحاد الأوروبي بالتفاوض مع الدول المشمولة في سياسة الجوار الأوروبية لوضع خطط عمل محددة لكل دولة. تلك الخطط تحدد الأهداف السياسية الاستراتيجية العامة والمراجع الرئيسية لتقييم التقدم. تتضمن هذه الخطط مجموعة من الأولويات التي تهدف إلى تعزيز التزام الدول بالقيم المشتركة، مثل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، وحماية حقوق العمال، وحقوق الأقليات والأطفال[3].

❖ **أهداف السياسة الأوروبية للجوار**

تهدف سياسة الجوار الأوروبية مع دول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي إلى[4]:

- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الحدود المشتركة.
- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومكافحة الجريمة المنظمة.
- ضمان الحدود الآمنة، وتعزيز التفاعلات "من الشعب إلى الشعب".

مع ذلك تواجه هذه الأهداف عددًا من التحديات نابعة من الفروق الأساسية بين المناطق المختلفة على الحدود الشرقية والجنوبية للاتحاد الأوروبي، مثل مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، وتباين عال في الدخل الاقتصادي، وقضايا البيئة واختلاف وجهات النظر في هذه الدول.[5]

وتتمحور الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول في أربعة عوامل رئيسية[6]:

---

[1] قادة بن عبد الله عائشة، المرجع السابق، ص 982.

[2] مذكر من المفوضية، ورقة إستراتيجية لسياسة الجوار الأوروبي، 12 مايو، 2004 ص 13.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] مذكر من المفوضية، المرجع السابق، ص 14.

[6] المرجع نفسه

- الهجرة، حيث يستقر عدد كبير من المهاجرين من شمال إفريقيا في أوروبا، فتشير التقديرات إلى أن حوالي 15٪ من سكان المغرب يعيشون في أوروبا.
- تبعية الطاقة: الطاقة المستوردة من منطقة شمال إفريقيا الى الاتحاد الأوروبي تلبي نصف احتياجاته من الطاقة، وتجد أكبر شركاء أوروبا التجاريين في دول المناطق المذكورة آنفا.
- الأمن ومكافحة الإرهاب: الوثيقة صادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان "استراتيجية الأمن الأوروبي" تشير إلى خمسة تهديدات أمنية رئيسية منها ما يتمثل في الإرهاب، الصراع الإقليمي وأسلحة الدمار الشامل، وقد زادت الأحداث الإرهابية التي وقعت في 11 مارس 2004 في مدريد من القلق الأمني لدى الأوروبيين.

الفرع الثاني: القضايا الأساسية التي تعالجها برامج سياسة الجوار الأوروبي:

تركز سياسة الجوار الأوروبي على أربعة مسائل رئيسية، حيث تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية المشتركة، وتعزيز الازدهار والأمن على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، من خلال برامج الجوار والشراكة الأوروبية التي تساعد الجهات الرئيسية في القطاعين العام والخاص على خلق فرص للنمو الاقتصادي في هذه الدول.[1]

التعاون المشترك لمواجهة التحديات البيئية والصحية ومكافحة الجريمة المنظمة يعد أمرا أساسيا، وستواجه هياكل الاتحاد الأوروبي على الحدود الشرقية تحديات فريدة ناشئة عن التدهور البيئي الناجم عن هياكل الاقتصاد والإهمال التاريخي للقضايا البيئية تأمين وضمان حدود آمنة لا يزال يمثل تحديًا بالنسبة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث يتعلق الأمر بالبنية التحتية الأساسية للحدود والإجراءات المتعلقة بإدارة عمليات العبور إلى ومن الاتحاد الأوروبي.[2]

تهدف برامج الجوار الأوروبي إلى تعزيز التواصل بين المجتمعات المدنية، والعمل في المجالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية، بالإضافة إلى دعم التواصل عبر الحدود بين جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف دعم تعزيز الحكم المحلي والديمقراطية.

---

[1] بن عمر عواج، الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 06، العدد 02، جامعة تلمسان، 2021، ص 593.

[2] **اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية**، وثيقة إستراتيجية تمهيدية ،2013-2007 الصيغة الدلالية لبرنامج ،2010-2007 الملخص التنفيذية، ص 04.

قضايا حقوق الانسان:

1/ داخليا:

تشمل التزامات الاتحاد الأوروبي بـ احترام حقوق الإنسان المادة 06 الفقرة 02 من معاهدة تأسيس الاتحاد الأوروبي، التي تنص على[1]:

"يجب على الاتحاد احترام الحقوق الأساسية، كما يضمنها الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، واتفاقية حماية حقوق الانسان في نطاق مجلس أوروبا وكما يتحصل من التقاليد الدستورية الشائعة في الدول الأعضاء"

2/ خارجيا:

قضايا العلاقات الخارجية للاتحاد

تجد تعهدات الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان واحترامها في البلدان الأخرى تجسيدًا قانونيًا ثابتًا في معاهدة تأسيس المجتمع الأوروبي، حيث تنص المادتان 177 و181 على أن سياسات المجتمع الأوروبي في مجالات التعاون التقني والمالي، بالإضافة إلى التعاون التنموي، "يجب أن تساهم في تحقيق هدف حقوق الإنسان والحريات الأساسية"[2].

في معاهدة تأسيس المجتمع الأوروبي، يتجسد التزام الاتحاد الأوروبي بحقوق الإنسان واحترامها في البلدان الأخرى كمبدأ قانوني ثابت، حيث تنص المواد 177 و181 على أن سياسات المجتمع الأوروبي في مجالات التعاون التقني والمالي، بالإضافة إلى التعاون التنموي، يجب أن تسهم في تحقيق هدف حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 11 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تتجه السياسات العامة والخارجية للاتحاد نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[3].

---

[1] **اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية**، وثيقة إستراتيجية تمهيدية ،2007-2013 الصيغة الدلالية لبرنامج ،2007-2010 الملخص التنفيذية، ص 04.

[2] **مراجعية لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائها**"، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر، 2005 ص 16.

[3] المادة 177 متعلقة بالتعاون التنموي بعد إقرار المادة 181.

"يجب على الدول التعاون من خلال الوسائل القانونية لوضع حد لأي انتهاكات خطيرة (جسمية أو نفسية). يجب أن تمتنع جميع الدول عن الاعتراف بقانونية أي وضع ينشأ انتهاك خطير لحقوق الإنسان".

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة

الفرع الأول: مفهوم الشراكة

تعريف الشراكة الأورومتوسطية:

تعتبر فكرة الشراكة حديثة، حيث لم تظهر في القواميس إلا في عام 1987، بتعريف يصفها بأنها "نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين". وفي السياق الدولي، فإن استخدام كلمة "شراكة" يرجع إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نهاية الثمانينيات. قبل تحديد مفهوم الشراكة الأورومتوسطية عمومًا، يجب أولاً فهم ما يُقصد بالمصطلحين "الشراكة" و"الأورومتوسطية".[1]

1- **الشراكة "Partenariat،Partenership"**

أ- **<u>تعني الشراكة بمعناها اللغوي</u>**، نتيجة للفعل "شارك"، حيث يُشارك الأطراف وتتشارك بينهما المصالح، مما يؤدي إلى اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد بينهما.

ب- <u>في الاستخدام الاصطلاحي</u>، فقد استُخدم مصطلح "الشراكة" كثيرًا من قبل الباحثين دون تحديد مفهوم دقيق له. ومن بين أهم التعاريف التي قدمها فتح الله ولعلوا للشراكة، هي أنها "العلاقة المشتركة التي تقوم على تحقيق المصالح المشتركة، وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف لتحقيق الأهداف المنشودة والمتوقعة".[2]

1 فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية** (لبنان: دار الحداثة، 1982)، ص49-50.

[2] مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت،
مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجلد 03 العدد 01، 2020، ص 27.

الفرع الثاني: التعاون:

التعاون يعد جزءاً أساسياً من تاريخ البشرية، حيث شهد تطوراً من مجرد التواصل والتفاهم والمشاورة إلى توثيقه في معاهدات واتفاقيات. لا يمكن للدول البقاء والاستمرار في العزلة عن بعضها البعض، إذ تتطلب المصالح الإنسانية وبناء الحضارات تأسيس علاقات متعددة وتوثيق روابط التعاون[1].

التعاون يشير إلى "تفاعلات مكثفة واتصالات في مجالات متعددة تهدف إلى بناء وتحقيق التقدم وتعزيز الأمن بين أطراف متعددة، حتى وإن لم تكون متقاربة جغرافياً أو عرقياً أو دينياً، وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، يتعلق بتفاعلات داخل إقليم جغرافي معين بين عدة دول تنتمي إليه، حيث يتم تعزيز التعاون وتعميق العلاقات بين هذه الدول".

يُعرف أيضًا باسم "نمط من العلاقات الدولية يتضمن تنفيذًا للسياسات وبالتالي (استراتيجية وتكتيك)، ويتم ذلك بشكل متتابع خلال فترة زمنية محددة. تهدف هذه الآليات المستمرة إلى تعزيز العلاقات الدولية في مجال أو مجالات معينة، بالإضافة إلى تخفيف القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية.[2]

إذاً، يُعَد التعاون تبادلًا للمساعدة ولا يهدف إلى إنشاء مؤسسات دائمة، بل له طابع مؤقت وأهداف مجردة وغير مشتركة. إنه عبارة عن مشاركة في مختلف الأنشطة بين الدول ذات مستويات تنموية متفاوتة، ومن المؤكد أنه لا يؤدي بالضرورة إلى تأسيس شكل من أشكال الوحدة المؤسسية، وبالتالي يختلف عن مفاهيم أخرى مثل الشراكة.[3]

[1] كريم أطريح ، التعاون الإنمائي كآلية لدعم التنمية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل2020، ص 28.

2 فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الاورومتوسطية**، رهانات حصيلة وافاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص30-31.

[3]فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثاني: الليبرالية بين النشأة والأساس والمفهوم

المطلب الأول: الليبرالية

الفرع الأول: الليبرالية وتاريخها

1. مفهوم الليبرالية: عند محاولة رسم أي دلالة كلية، يجب أن نأخذ في الحسبان وجود اختلافات نظرية ومعرفية قد تصل أحيانًا إلى درجة التناقض بين المنظرين. من هنا، يجب أن نعي أن الليبرالية، من حيث وجودها النظري والفلسفي، تشهد تباينات تصل إلى درجة الاختلاف الشديد بين الرؤى. فالفكر الليبرالي عند جون لوك يختلف عن ليبرالية ماديسون، كما تختلف ليبرالية فريدريك هايك عن ليبرالية فريدمان ذات المنظور التحريري الإطلاقي[1]. نظرًا لهذه الاختلافات، اخترت عدة تعريفات تتسم بشيء من الشمولية حول هذا المصطلح. فقد ورد في المعجم الفلسفي أن الليبرالية "... مذهب يقوم على احترام حرية الفرد واستقلاله ومنحه أكبر قدر ممكن من الضمانات ضد أي تعسف[2]"، وجاء في موسوعة لالاند الفلسفية...". إن الليبرالية هي الاستقلال عن المؤثرات الخارجية ولها أنواع: ليبرالية مادية، سياسية، مدنية، دينية، واقتصادية[3].

وقد عرفها جان جاك روسو بأنها الحرية الحقيقية في تطبيق القوانين التي شرعناها لأنفسنا، ويعرفها توماس هوبز بأنها "غياب العوائق الخارجية التي تحد من قدرة الإنسان على أن يفعل ما يشاء". أما بالنسبة لجون ستيوارت ميل، الذي يعد الأب الروحي للفكر الليبرالي، فهي إطلاق العنان للناس ليحققوا مصالحهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، طالما لا يحرمون الآخرين من مصالحهم أو يعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح. كل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة، سواء كانت هذه الثروة جسمانية أم روحية أم فكرية.

ولتجنب إثقال القارئ بتعدد التعريفات وتشعبها، نقول إن الليبرالية مذهب فكري يركز على الحرية الفردية ويرى وجوب احترام استقلال الأفراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات

---

[1] طيب بوعز. **نقد الليبرالية**. دار التنوير للنشر والإعلام. مصر 2013 ص 19.

[2] المعجم الفلسفي، **مجمع اللغة العربية**، القاهرة، دار الوثائق 1983 ص 49.

[3] اندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة، خليل أحمد خليل المجلد الأول منشورات عويدات، بيروت ط 2 ص 725

المواطنين، مثل حرية التعبير والتفكير والملكية الخاصة، والحريات الشخصية الأخرى. لذلك، يضع القيود على السلطة، ويقلل دورها، ويبعدها عن السوق، ويوسع الحريات المدنية[1].

2. مشكلة النشأة: نشأت الليبرالية من التغيرات الاجتماعية التي شهدتها أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر ميلادي، حيث يأتي التغير الاجتماعي والفكري بشكل تدريجي وبطيء. لم تتبلور الليبرالية كنظرية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل ساهم عدة مفكرين في تشكيلها ومنحها طابعها المميز. اختلف الباحثون في تاريخ الليبرالية كمنظومة فكرية، نتيجة لتنوع المفهوم وتعدد الاتجاهات الفكرية المرتبطة بها، إذ يجري الحديث عن ليبرالية سياسية، اقتصادية، واجتماعية، لكنها جميعًا تركز على حرية الفرد. يرى بعض الباحثين أن الليبرالية تعود إلى العصور القديمة في اليونان، وتحديدًا إلى فكر السفسطائيين ويسمونها الليبرالية القديمة. [2]لاحظ بعض الكتاب أنه في بداية القرن الثاني عشر، تكونت في إيطاليا أنظمة سياسية مبتعدة عن النظام الإمبراطوري أو الملكي ونظم اقتصادية بعيدة عن الإقطاع، حيث تم تقسيم أراضي الدولة الإيطالية بين المدن، وأصبح الاعتراف بسلطة المدينة أمرًا واقعًا لا يمكن الاعتراض عليه، والملفت للنظر أن هذه المدن اعتمدت شكلاً جديداً للحكم، فتحولت إلى جمهوريات مستقلة تواقة للحرية، حيث أصبحت كل جمهورية تحكم بواسطة ما عرف بـ (القناصل) الذين يتغيرون كل عام لضبط شهوة السلطة وصيانة حرية الشعب. خلال النصف الثاني من القرن، حدث تحول كبير في الحكم، إذ أُلغي نظام القناصل وأوكلت إدارة المدينة أو الجمهورية إلى ما عرف بـ (البودستا)، وهو موظف من مدينة أخرى لضمان حياديته. كانت سلطاته شاملة ومحددة زمنياً بستة أشهر، يبقى مسؤولاً أمام المواطنين، وليس ملزماً بإصدار قرارات سياسية، بل يخضع في نهاية ولايته لتدقيق لأحكامه وأعماله قبل مغادرته المدينة[3]. وقد تم تبني هذا النظام في جميع الجمهوريات الإيطالية لتكريس مبدأ الحرية، رغم أن الوعي المدني لم يكن كاملاً. لكن مروجي فكرة الحرية الفردية كانوا يحملون فكرتين واضحتين: الأولى هي حقهم

[1]طلال حامد خليل، المرتكزات الفكرية الليبرالية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، العدد 15،جوان 2016 ص 15.

[2]مها عيسى فتاح، نقد افلاطون للسفسطائية، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد 41 سنة 2006 ص 228-224.

[3]كوينتين سكنر، الفكر السياسي الحديث، المنظمة العربية للترجمة بيروت، ج 1 تر، حيدر حاج اسماعيل. 2012 ص 40.

في أن يكونوا أحراراً من أي سيطرة خارجية[1] على حياتهم السياسية، تأكيداً لسيادتهم، والثانية هي حقهم في حكم أنفسهم كما يرونه مناسباً، دفاعاً عن دساتير جمهورياتهم القائمة.[2]

ما يعنينا هنا هو الليبرالية الحديثة التي تميزت عن جميع أشكال الليبرالية، سواء القديمة أو ليبرالية إيطاليا، بتركيزها على الفرد والحياة السياسية. ترى الليبرالية الحديثة أن السياسة من صنع الفرد، وأن الحكومات ليست شيئاً طبيعياً رغم ضرورتها. الطبيعة الحقيقية للإنسان هي الحرية، التي تُعتبر غير مكتسبة ولا منحة من أحد، ويُعتبر البشر جميعاً متساوين.

لعب ظهور المدارس الفكرية الاقتصادية دوراً مهماً في تعزيز الليبرالية وبلورتها كنظام، وهذه المدارس هي كالتالي:

- **المدرسة الميركانتيلية:** "التي نشأت مع بدايات عصر النهضة في القرن السابع عشر، وتقوم على فكرة أن أساس الاقتصاد هو الثروة المعدنية من المعادن النفيسة. تُقاس مكانة الفرد بما يمتلكه من أموال وليس بالطبقة التي ينتمي إليها. لذلك، يجب على الدولة توفير كل ما يلزم للفرد لتسهيل حصوله على هذه المعادن.[3]

- **المدرسة الفيزيوقراطية:** "ظهرت في فرنسا في القرن 18 وعُرفت بالمدرسة الطبيعية. أطلق على أنصارها اسم الطبيعيين، لأنهم يؤمنون بسيادة قوانين الطبيعة وأن النظام يستمد قواعده من العناية الإلهية وليس من صنع البشر. يرون أن هذه القوانين تعمل تلقائيًا دون تدخل بشري، وأن أساس النظام هو الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. كان شعار الفيزيوقراطيين "دعه يعمل"، ويعتقدون أن السلطة المطلقة يجب أن تكون للملك الذي يرشد الأفراد في توجيههم."[4]

- **المدرسة الكلاسيكية:** انبثقت هذه المدرسة بناءً على المبادئ التي وضعها الفيزيوقراطيون وتطورت في إنجلترا نتيجة للتوسع الاقتصادي في القرن الثامن عشر. ظهرت كرد فعل على المدرسة الميركانتيلية، بعد أن تحولت الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية.[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] عمرو هشام محمد، **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي**، دار طلاس، دمشق 2009 ص 65-74.

[4] عمرو هشام محمد، المرجع السابق، ص 75-84.

[5] طلال حامد، المرجع السابق، ص 158.

- **المدرسة الكينزية:** ارتبط اسمها بمؤسسها جون مايناردكينز (1883-1946) وبكتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود"، حيث يؤكد أن النظام الاقتصادي يصل دائماً إلى مستوى التوظيف الكامل عبر آليات السوق وحرية الأسعار، متضمناً بذلك الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة.[1]

بالإضافة إلى الدور الذي قدمته هذه المدارس في تطور الليبرالية، كان الإسهام الفكري لجون لوك عاملًا مهمًا في صياغة العديد من المفاهيم للمنظومة الفكرية. يعود هذا إلى كتابه "في الحكم المدني"، الذي ساهم في تحديد المبادئ السياسية التي اشتهرت في غرب أوروبا باسم الفلسفة الليبرالية. هذه المبادئ تشمل ضرورة حماية (حريات الأفراد، مثل حرية الفكر والدين والاجتماع، والرقابة على السلطة، وحق الملكية، وغيرها).

يؤكد لوك على أن البشر يولدون أحرارا ومتساوين ومستقلين، ومن ثم لا يمكن تحويل أي شخص عن هذا الوضع وإكراهه للخضوع لسلطة شخص آخر دون موافقته[2]. "ويحدد لوك حدود السلطة بحيث لا تنتهك حريات الأفراد وممتلكاتهم، مؤكدا أنه لا يجوز للسلطة العليا أن تنتزع ممتلكات الأفراد دون موافقتهم، ومن هنا تنبع ضرورة أن يكون للأفراد الشعب حق الملكية".[3]

الفرع الثاني مراحل الليبرالية وأسسها

تطور الفكر الليبرالي يمكن تتبعه عبر مراحل متتالية، وهي كما يلي:

- **مرحلة التكوين:** تمثل هذه المرحلة الفترة التي يتم فيها تشكيل الفرد ككيان مستقل وحر في أفعاله، بعيدًا عن أي تدخل من الدولة أو أي مؤسسة أخرى. ركز الفكر الليبرالي بشكل كبير على هذه الحرية، نظرًا لأهميتها السياسية في تحديد العلاقة بين الفرد والدولة، وكذلك علاقة الفرد بنفسه. هذا المفهوم يعد أحد أبرز الجوانب في الفلسفة الغربية التي تركز على مفهوم الفرد والذات. يعتبر هذا المنطلق جزءًا من أصول الفلسفة الغربية التي تتجلى في مختلف المجالات مثل الفن، والأدب،

[1] عمرو هشام محمد، المرجع السابق، ص 111-112.

[2] جون لوك، في الحكم المدني، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت 1959، ص 165.

[3] المرجع نفسه، ص 222.

والعلم، والسياسة. يعد هذا المنطلق أصل الفلسفة اليونانية السقراطية، التي تختلف عن منطلق الفلسفة اليونانية السابقة، والتي كانت تركز على دور الإله كخالق مبدع[1].

- **مرحلة الاكتمال:** تمثل هذه المرحلة الأساس التي شيد عليها علمان عصريان مهمان: علم الاقتصاد وعلم السياسة النظري. في هذه المرحلة، يتم التركيز على مفهوم الفرد العاقل الذي يمتلك حياته وجسده وعقله وعمله[2]. استنادًا إلى هذا المفهوم، تم بناء تاريخ معقول يتعارض مع التاريخ الفعلي الذي كان مجرد سلسلة من الصبيانيات والحماقات، وفقًا لتعبير فولتير. وفي هذه المرحلة، شيد علم السياسة على أساس العقل والتعاقد بين أفراد عقلاء مستقلين ومتساويين، متنافيًا مع سياسة الاستبداد.

- **مرحلة الاستقلال:** في هذه المرحلة، تخلت الليبرالية عن جميع الأفكار التي تنتمي إلى الاتجاه الديمقراطي بعد أن كشفت الثورة الفرنسية عن تحول بعض أصول الليبرالية إلى عناصر معادية لها. من بين هذه الأفكار، مفهوم المبادرة الخلاقة، حيث أظهرت الثورة الفرنسية أن الفرد الخلاق هو نتيجة لتطور طويل[3]، وأنه يجب الحفاظ عليها لأنها كانت السبب في تفوق أوروبا على باقي العالم. بينما نفت الدولة الحديثة، التي استمدت من تحليلات المفكرين في القرن الثامن عشر، حقوق الفرد المالك الخلاق باسم حقوق مجردة، وأسندتها للفرد العاقل. ومن وجهة نظر هذه المرحلة (مرحلة الاستقلال)، يجب الحفاظ على الحقوق التقليدية والاعتماد على التطور البطيء بدلاً من اللجوء إلى التغييرات المفاجئة التي قد تقطع خيوط الاستمرار التاريخي.

يجب أن يكون الفرد الواقعي هو الهدف الأساسي للسياسة، وليس الفرد الخيالي الذي قد يتحقق في المستقبل البعيد عبر تدخل الدولة واستخدام العنف.

3. **مرحلة التقوقع:** " أصبحت الليبرالية مهددة، وتحقيقها أصبح صعبًا إن لم يكن مستحيلًا، بسبب المتطلبات المسبقة التي غالبًا ما تكون غير متوفرة لدى البشر. يرتكز المفهوم الأساسي في هذه

[1] عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة، المركز الثقافي العربي، بيروت 1993 ص 37.

[2] المرجع نفسه، ص39.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

المرحلة على المغايرة والاعتراض، حيث يميل الفرد إلى الانصياع لرأي الأغلبية، مما يؤدي إلى جمود فكري وتعثر المجتمع ككل[1].

4. أسس الليبرالية:

تقوم الليبرالية على مجموعة من الأسس الفكرية التي تشكل القدر المشترك بين مختلف اتجاهاتها وتياراتها. لا يمكن اعتبار أي شخص ليبراليًا إذا لم يقر بهذه الأسس ويعترف بها، لأنها تشكل الأجزاء المكونة للفكر الليبرالي وتفصله عن غيره. أهم هذه الأسس هي: الحرية، الفردية، والعقلانية.

الحرية: "جاء في إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي تعريف الحرية بأنها "حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين، ولا يمكن إخضاع الحقوق الطبيعية لقيود إلا من أجل تمكين أعضاء المجتمع الآخرين من التمتع بحقوقهم[2]". وهذه القيود لا يجوز فرضها إلا بقانون. وفق هذا التعريف، فإن الحرية ذات طابع واقعي وعملي، وتعد الحرية أولى أسس الليبرالية. ومع ذلك، فالحرية المقصودة هنا هي الحرية المقيدة بالقانون، والذي يعتبر ضرورة من ضرورات الاجتماع البشري، بشرط أن تكون هذه القوانين لا تمثل استبدادًا مفروضًا من الخارج يقيد حرية الفرد، والتي تشمل حقوقه وحرياته المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها[3]. ويتفق الليبراليون بالإجماع على قيمة الحرية، حيث يمنحون الفرد الحق في حرية التعبير والتفكير والتمتع بكافة حقوق الحياة، مما يجعل الحرية بذلك إحدى الركائز الأساسية لليبرالية.

الفردية: الفردية هي السمة الأساسية الأولى لعصر النهضة، الذي جاء كرد فعل لفكر القرون الوسطى، حيث تحرر الفرد من سيطرة الكنيسة. ارتبطت الفردية بالحرية بشكل وثيق، فأصبحت تعني استقلال الفرد وحريته. وجاءت الفردية بمعنيين: الأول يعبر عن الأنانية وحب الذات، وهو المعنى الذي غلب على الفكر الغربي، والثاني يعبر عن استقلال الفرد من خلال العمل والاعتماد على النفس، وهو الاتجاه الذي يعيده الليبراليون للفرد، مؤكدين على فرديته التي كانت مسلوبة[4] بسبب سيطرة الكنيسة ورجال الدين على مجالات الحياة كافة. كان الفرد في السابق مجرد تابع لأوامر

[1] عبد الله العروي، **المرجع السابق**، ص 52.

[2] محمد كامل، **النظم السياسية الدول والحكومات**، دار النهضة العربية، بيروت، 1969 ص 17.

[3] سليمان بن صالح الخراشي، **حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها**، ص 13.

[4] سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص 22.

ونواهي رجال الدين والكنيسة، أما الآن فإن الفردية تعيد للفرد فاعليته وحريته في التمتع بحياته واستقلاله عن أي سلطة أو موروث قديم. ومع ذلك، قد تؤدي هذه الفردية إلى انغماس الفرد في الذات والأنانية، مما يجعله يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة والمادية.

العقلانية: تعني استقلال العقل البشري في إدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى قوى خارجية. وقد تحقق هذا الاستقلال نتيجة التحرر من السلطة الدينية اللاهوتية. لذا، تعني العقلانية الاعتماد على العقل وتحييد الدين بشكل تدريجي، وقد ترسخ هذا المفهوم بقوة في عصر التنوير ليصبح العقل المصدر الوحيد للمعرفة. يتضح الأساس العقلاني في الفكر الليبرالي من خلال النقاط التالية:

أ. طالما أن الحقوق التي يسعى الفرد لتأكيدها لذاته هي في الأساس حقوق طبيعية، فإن الوسيلة لمعرفة هذه الحقوق تكمن في استخدام العقل وأدواته مثل الحس والتجربة.

ب. في الفكر الليبرالي، يعتبر العقل عقلًا ماديًا لا يؤمن إلا بما يمكن إدراكه بالحواس. لذلك، لا يمكن اعتبار أي شيء غير مبني على أسس علمية مصدرًا للمعرفة. القانون الذي يضبط الحرية ويمنعها من الانفلات في جميع الاتجاهات الليبرالية هو قانون وضعي يعتمد على العقل المجرد في التشريع. العقلانية هي المصدر الأساسي للقانون وفي المجال الخاص بالفرد.[1]

المطلب الثاني: النيوماركسية

الفرع الأول: المدرسة التبعية في العلاقات الدولية:

تعرف الموسوعة السياسية التبعية على أنها نظام سياسي اقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى مما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي[2].

أما نظرية التبعية فقد نشأت كمبحث نقدي ماركسي جديد في نظريات التحديث، والتنمية حيث ترى أن المظهرين المعاصرين المتمثلين في التنمية والتخلف لم يكونا مرحلتين مختلفتين في تطور البشرية وإنما كانا مظهرين النفس العملية التاريخية. وقد بدأت هذه العملية في القرن السادس عشر

[1] نسرين نموشي، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10 العدد 1، 2017، ص 543.

[2] نسرين نموشي، تأثير السياسات الاروربية في منطقة المغرب العربي على مشروع التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2018/2017، ص 36

بظهور الرأسمالية في أوروبا الغربية حيث منها انتشرت عن طريق التوسع التجاري ثم الحكم الاستعماري لكن هذه الظاهرة لم يصاحبها انتشار لفوائد الرأسمالية بصورة متساوية، وإنما كانت تتصف بعلاقات دولية تسودها الهيمنة والاستعباد تمكنت من خلالها الدول الرأسمالية من إعادة تنظيم بنية المجتمع في الأراضي الواقعة فيما وراء البحار بما يتناسب وحاجاتها[1].

ومنذ أواسط ستينات القرن العشرين بدأ مفهوم التبعية بالتبلور لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية من أمثال فرانك (وهو) ألماني المولد والجنسية انزو فاليتو من التشيلي، ودوز سانتوس وسيلزو فورتادو وهينريك كاردوزو من البرازيل وغيرهم[2]، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيرا كبيرا على دراسات التنمية والتخلف[3] خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية**Dependency school**

ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة.

التيارات الفكرية لنظرية التبعية:

تنطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

تيار التخلف: يمثل هذا الاتجاه اندريه قوندر فرانك الذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقا من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث يركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتوابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف[4].

---

[1]– المرجع نفسه، ص37

[2] Dario Battistella, Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003, p, p 220 221

[3]نسرين نموشي، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية ،المرجع السابق، ص 538.

[4] المرجع نفسه، ص 538.

تيار الإمبريالية: يعود أصل هذا التيار إلى النظرية اللينينية والهوبسونية للإمبريالية. في الدراسات المعاصرة، يعتبر بول باران وبول سويزي من أبرز الباحثين، حيث رأوا أن القرن العشرين يتميز بتزايد هيمنة أمريكا الشمالية محل الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وركزت دراساتهما على أهمية خروج دول العالم الثالث من النظام الإمبريالي لتحقيق التنمية. تميزت أبحاث بول باران بتسليط الضوء على الدور العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة في تعزيز الإمبريالية المعاصرة، من خلال الهيمنة العسكرية وربط النقد الدولي بالدور الأمريكي وانتشار الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات. وأكد باران أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو سياسة الدول الصناعية لضمان حصولها على المواد الأولية من العالم الثالث. كما أشار إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث يؤدي إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة.[1]

تيار المركز والمحيط: يمثل هذا التيار المفكران العربيان سعد زهران وسمير أمين. يشير سمير أمين إلى أن التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيتعزز، مما يؤدي إلى تعزيز التبعية التجارية والمالية والتقنية، وبالتالي السياسية والثقافية، لدول الأطراف. ويعبر عن هذا بقوله: "في المراكز، تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، بينما في الأطراف، ليست عملية التراكم إلا ناتجًا مرتبطًا بالتراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم تابع."[2] يعتقد سمير أمين أن التنمية في المراكز المسيطرة والتخلف في الأطراف المسيطرة لا يمكن فصلهما، فهما وجهان لعملة واحدة، وكلاهما نتيجة أصيلة للتوسع العالمي للرأسمالية. وحسب رأيه، حتى أكثر الأطراف ديناميكية تبقى أطرافًا، أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدثة محاطة بمحيط ضعيف التحديث. هذه التناقضات تساهم في إبقاء الأطراف تابعة وخاضعة لاحتكارات المركز.

وقد ساهم جون غالتونغ في تفسير الإمبريالية المعاصرة، أو ما يسميه الاستعمار الجديد، معتبراً أن الهيمنة الجديدة التي تحل محل التدخل العسكري المباشر أصبحت تتم من خلال السيطرة الاقتصادية

[1] نسرين نموشي، تأثير السياسات الاوروبية في منطقة المغرب العربي على مشروع التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ص 36

[2] المرجع نفسه ، ص37

والسياسية. ويتفق هذا مع المنظور السابق للإمبريالية، ولكنه يضيف أن كل مجموعة تتكون من مركز وأطراف، حيث يوجد تجانس وترابط بين مركز المراكز ومركز الأطراف، بينما توجد علاقات غير متجانسة ومصالح متناقضة بين أطراف المراكز وأطراف الأطراف. ويعتبر غالتونغ أن الإمبريالية تمثل علاقات بنيوية عامة بين مجموعتين، وأن دورها يكمن في تفتيت هذه المجتمعات لضمان استمرار الهيمنة.[1]"، نقل غالتونغ التحليلات الماركسية من نطاق المجتمعات الوطنية إلى المستوى العالمي. وتميزت أبحاثه بربط الإمبريالية بمفهوم "العنف البنيوي"، حيث رأى أن تحقيق السلم الدولي لا يمكن أن يتم من خلال وقف العنف المباشر فقط، بل يجب أن يشمل أيضاً القضاء على جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف البنيوي[2]."

تيار النظام العالمي: يُعتبر إيمانويل والرشتاين، إلى جانب كتّاب آخرين مثل فرديناند بروديل وراؤول بريباش، من بين العلماء المرموقين الذين اهتموا بدراسة وفهم التنمية المتفاوتة في العالم وتأثير الاقتصاد العالمي. حيث سعى والرشتاين إلى صياغة نظرية شاملة تفسر تشكل وتطور النظام العالمي.[3]

في هذا السياق، يعتقد إيمانويل والرشتاين أن التاريخ الإنساني شهد نمطين رئيسيين للنظام العالمي: الإمبراطوريات العالمية والاقتصاد العالمي، والاختلاف الرئيسي بينهما يكمن في كيفية اتخاذ القرارات بشأن توزيع الموارد. على الرغم من الاختلاف في الآليات المستخدمة في هذا التوزيع بين النمطين، إلا أنهما يتشابهان في نقل الموارد من المناطق الهامشية إلى المناطق المركزية[4]".

ويُعتبر النظام العالمي الحديث مثالاً على الاقتصاد العالمي، حيث يُعد نظامًا يؤدي إلى التفاوت التدريجي في التوزيع والذي يتمحور حول مركزية القوى. يتمثل هذا في بعض نماذج الإنتاج التي تعتمد بشكل نسبي على الاحتكار، مما يؤدي إلى مردودية مرتفعة، وتركيز الأنشطة الاقتصادية في

[1] نسرين نموشي، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية ،المرجع السابق، ص 539.

[2] المرجع نفسه، ص 540

[3] سمير امين "طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 430 ديسمبر 2014، ص13

[4] سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، (ثر فهيمة شرف الدين)، بيروت: دار الفارابي، 2002، ص 45

المناطق الأكثر كثافة وتراكمًا لرأس المال. وتُظهر هذه التركيزات القوية أهمية تعزيز هياكل الدولة التي تسعى جاهدة لضمان استمرارية الاحتكار في هذه النماذج من الإنتاج.[1]

وفي سياق نظريته، يضيف والرشتاين نطاقًا اقتصاديًا آخر يُعرف بـ"شبه الطرف" في النظام العالمي. يُعتبر هذا النطاق متوسطًا بين المركز والأطراف. يرى والرشتاين أن شبه الطرف تقوم بوساطة داخل النظام العالمي، حيث تتمتع بسمات تشبه سمات المركز في بعض الجوانب، وسمات تشبه سمات الأطراف في الجوانب الأخرى.[2]

[1] Johan Galtung, A structural theory of imperialism, journal of peace research, vol 8 no 2 1979, p.p 83, 84

[2] Dario Battistella, op-cit, p224

الفصل الثاني:

تطور العلاقات الأوروجزائرية

المبحث الاول: التعاون الجزائري الأورومتوسطي

تحتل الجزائر موقعاً استثنائياً داخل الاتحاد الأوروبي منذ بداية السبعينات، حيث استفادت في البداية من جميع التفضيلات الجمركية المتاحة ومع مرور الزمن، قررت بعض الدول الأوروبية الأعضاء، بما في ذلك إيطاليا بشكل فردي، عدم منح التفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية، مما دفع الجزائر إلى بدء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية ابتداءً من عام 1972. تمت هذه المفاوضات في إطار السياسة الأوروبية المتوسطية، وانتهت بتوقيع اتفاق نهائي في 26 أبريل 1976.

المطلب الاول: المسار التاريخي للعلاقات الأوروجزائرية

في السبعينات والثمانينات، اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية، سواء كانت عربية أم غير عربية، بمنح الامتيازات التجارية وتقديم الدعم المالي، ولكن ثبت عدم كفاية هذه الإجراءات في تعزيز النمو الاقتصادي في هذه الدول، التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية تسببت في توسيع الفجوة بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، قامت الدول الأوروبية بتبني سياسة أكثر جرأة، بهدف تمكين الدول المتوسطية من مواجهة التحديات الدولية والإقليمية التي تواجهها.[1]

الفرع الأول: تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة:

علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجزائر بشكل خاص، ليست حديثة، بل تعود إلى العهد الاستعماري. لقد كان لدى المجموعة الأوروبية اهتمام كبير بالشراكة مع الجزائر، نظراً لموقعها المتميز في قلب المنطقة، وكونها بوابة لأفريقيا وبالقرب من أوروبا، بالإضافة إلى كونها سوقًا جديدة وواسعة. [2]

1. G. NANCY – B. KREITEM Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-U Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004، P : 06

[2] – لعلو، مرجع سابق، ص 155.

في هذا السياق، نسعى إلى استكشاف التطور التاريخي لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، ونتتبع مسار التحول من التعاون إلى الشراكة.[1]

لتتبع مسار العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عبر مختلف الحقب الزمنية، سنقسمها إلى مرحلتين رئيسيتين: مرحلة التعاون ومرحلة الشراكة.

أ. المرحلة الأولى: اتفاقية التعاون الأوروجزائري 1976:

- **مرحلة ما قبل اتفاقية التعاون 1967:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتركز دول القارة الأوروبية على إعادة بناء البنية التحتية وتلافي تداعيات الحرب، كانت الجزائر ما زالت تحت الاستعمار الفرنسي. شهدت العلاقات بين الجزائر وأوروبا تقلبات منذ ذلك الحين حتى استقلال الجزائر بالكامل. نظرًا لأهمية الجزائر، اعتبرتها فرنسا منطقة استثنائية ومعاملتها بشكل خاص. يُؤكد ذلك التوقيع على معاهدة "روما" في عام 1957*نظرًا لانضمام الجزائر إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي CEE، تم تطبيق القانون الخاص بالمعاهدة الذي يسمح للجزائر بالتمتع بنفس الامتيازات والفوائد الممنوحة لدول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وذلك وفقًا للمادة 227 من المعاهدة "روما". وبناءً على ذلك، كانت الجزائر البلد الوحيد في المغرب العربي الذي تم ذكره بشكل خاص في المعاهدة. وفي إطار هذه الاتفاقية، استفادت الجزائر من نظام الأفضلية وحرية التنقل لسلعها ومنتجاتها دون فرض أي قيود أو حواجز جمركية[2]، بعد الاستقلال، تواجه الجزائر فراغًا قانونيًا ومؤسسيًا بنية تحتية منهارة بسبب ارتباط اقتصادها الوثيق بالاقتصاد الفرنسي، الذي كان جزءًا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية. لذا، انتهجت الجزائر استراتيجية توجهت فيها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية CEE لطلب الاستمرار في العلاقات بموجب المادة 227 من معاهدة روما. هذا النص يُعتبر الأساس القانوني للعلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الاقتصادية.[3]

---

*تعريف معاهده روما: هي الاتفاقية التي بموجبها انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وعبارة عن اتحاد جمركي الجمركية موحده ويتبع سياسة زراعية موحده.

2 – شواشي فاطمة، دور الشراكة الاورو الجزائرية في ترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص 9.

2– حليمة ساسي، مرجع سابق، ص 379.

اتفاقيه التعاون: في اتفاقية التعاون، تم التأكيد على التزام الأطراف بتعزيز التعاون الشامل بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم تبني قاعدة المعاملة بالمثل بين الدول المغاربية (تونس والمغرب والجزائر) والاتحاد الأوروبي، وفقاً للمادة 03 من اتفاقية(**GAAT**) .

تم توقيع بروتوكول تجاري معتمد ببروتوكولات مالية، يتم تجديده كل خمس سنوات، بهدف تعزيز المجالات التجارية وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. كما تضمن البروتوكول شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.[1]

اتفاق التعاون الذي تم توقيعه بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 26 أبريل 1976، ركز بشكل خاص على الجوانب التجارية، بما في ذلك الصادرات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الخام. استفادت الجزائر من النظام التفضيلي الذي تم التخلي عنه لاحقًا[2].

نتيجة للسياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوروبية والقيود المفروضة على واردات الزراعة، مثل الأسعار المرجعية وحماية المنتجات الأوروبية، ونظرًا لعدم استفادة الجزائر من بروتوكولات المساعدة المالية الأربعة التي تدعم التعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، حيث كانت هذه المساعدات قروضًا من البنك الأوروبي للاستثمار، فزادت مشكلة المديونية. الجدول التالي يوضح الانخفاض المتوالي في النسب المخصصة للجزائر خلال البروتوكولات الأربعة.

جدول رقم (01): مساعدات الاتحاد الاوربي للجزائر في إطار التعاون البروتوكولات الاربعة

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البروتوكول الأول 1978- 1981	**114**	**97**	**%83**
البروتوكول الثاني 1981- 1986	**151**	**92**	**%65**
البروتوكول الثالث 1986- 1991	**239**	**38**	**%16**
البروتوكول الرابع 1991- 1996	**350**	**35**	**%10**

المصدر: اللجنة الأوروبية

Voir : http://www.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/Accord d'association.htm

Date de consultation، 05/06/2024.

[1] لعلو، مرجع سابق، ص 155.

[2] لعلو، مرجع نفسه، ص 155.

تعود أسباب تقليص الدعم المالي المخصص للجزائر إلى النقاط التالية:

– لم تحقق التمويل المالي المقدم للجزائر الأهداف المرجوة، حيث كان يعتمد بشكل رئيسي على قروض من البنك بدلاً من الهبات.[1]

– يعود ذلك إلى انخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة نتيجة البيروقراطية في تسيير الإجراءات الإدارية الخاصة بالمساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى ضعف التأطير لدى موظفي المجلس الأوروبي، وتباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الجدول الزمني المحدد وعدم الالتزام ببعض الشروط. وقد أكدت اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر ضعف الدور الأوروبي في مساعدة الجزائر على تأهيل اقتصادها، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمعظم دول البحر المتوسط بسبب التراجع في ميزان المدفوعات. إذ أن هذا الاتفاق الذي كان يمنح أفضلية تجارية في اتجاه واحد لم يعد معمولاً به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة، وكذلك أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه الأسباب دفعت المجموعة الأوروبية لمحاولة احتواء هذه المشاكل وطرح مفهوم جديد لبناء العلاقات بين الطرفين، كما جاء في المعالم الأساسية لندوة برشلونة 1995.[2]

الفرع الثاني: مرحلة الشراكة

- **الشراكة الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة:**

تبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً جديداً في علاقته مع الدول المتوسطية، حيث استبدل مفهوم التعاون بمفهوم الشراكة بعد فشل اتفاق التعاون السابق. وأعادت دول الاتحاد الأوروبي تقييم سياستها تجاه دول الجوار الواقعة على شرق وجنوب البحر المتوسط.

بدأ هذا التوجه المتوسطي ببيان قمة المجلس الأوروبي في يونيو 1992، الذي أكد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط هما مناطق جغرافية ذات مصالح قوية للاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار. ثم جاء اجتماع المجلس الوزاري

1 –مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الاوربية من اتفاقية التعاون المشروط إلى اتفاقية الشراكة الموسعة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد09، العدد16، جانفي 2020، ص 259.

2 مراد حجاج، المرجع نفسه، ص 260.

الأوروبي في "كورفو" باليونان في يوليو 1994، وأعقبه انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية في 27-28 نوفمبر 1995.[1]

- تتميز الشراكة عن اتفاقيات التعاون السابقة التي كانت تعتمد على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية، حيث تقوم الشراكة على مبدأ المعاملة بالمثل. وتشمل مجالات عديدة مثل: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي. بفضل مبدأ التبادلية، انتقلت العلاقات الأورومتوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة الحقيقية.[2]
- **مراحل المفاوضات:**
- المرحلة الأولى: بداية المفاوضات 1994 - 1997

بادرت دول أوروبا بعرض إبرام اتفاقية شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد طرحت مشروع الشرق الأوسط في ذلك الوقت. في عام 1994، عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي، وتم تشكيل ست ورشات لمعالجة القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي والمالي، والتعاون الاجتماعي والثقافي. خلال هذه الفترة، تم إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دوراً هاماً في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية. وفي مطلع عام 1997، توقفت أعمال هذه الورشات نتيجة اختلاف وجهات النظر الاقتصادية.

- المرحلة الثانية: عوده المفاوضات 1997- 2001:

في مارس 1997، استؤنفت المفاوضات بين الطرفين على شكل جولات متتابعة حتى شهر مايو، ثم توقفت لمدة ثلاث سنوات بسبب رفض الاتحاد الأوروبي مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل رئيسي على المحروقات. بعد ذلك، استأنفت المفاوضات من جديد

[1] نذير بطاطش، **التعاون الأوروبي-الأفريقي الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، رسالة ماجستير-معهد الحقوق-المركز الجامعي-البويرة الجزائر 2010، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

بتاريخ 17 أبريل 2000 بتحفيز من الطرف الجزائري، حيث انعقدت 14 جولة من المفاوضات حتى انتهت في 5 ديسمبر 2001.

- المرحلة الثالثة: نهاية المفاوضات وابرام عقد الشراكة

تنازلت الجزائر عن مبدأ خصوصية الاقتصاد، بينما وافق الطرف الأوروبي على إدراج مسألة حرية التنقل للأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات بعد 17 جولة من التفاوض. ونتيجة لذلك، تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل، ثم تم التوقيع الرسمي في 22 أبريل 2002 في فالنسيا، إسبانيا، من قبل عبد العزيز بلخادم، وزير الخارجية الجزائري آنذاك، ووزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، بحضور الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة. وصادق على الاتفاق كل من البرلمان الأوروبي والمجلس الشعبي الوطني الجزائري في 14 مارس 2005.[1]

- **أسباب تأخر المفاوضات:**

الجولات العشر الأولى شهدت تعثرًا بسبب تباين الآراء حول عدد من الملفات، منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، والشؤون الداخلية، وحرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب، وذلك في سياق الجوانب السياسية والأمنية.[2]

في الجانب الاقتصادي، كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول عدة نقاط:

– السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل أساسي على إيرادات الطاقة.

– تعميم إطار التعاون الاقتصادي ليشمل مجالات إنتاجية أخرى بالإضافة إلى المبادلات التجارية.

– المساهمة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الجانبين.

1 نذير بطاطش، المرجع السابق، ص 30.

2 – خيدر ريم–الشراكة في ظل إقتصاد السوق، اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2014، ص 30–31

– وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج قطاع الطاقة.

وفي النهاية، تم التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق في 22 أبريل 2002 في فالنسيا الإسبانية، خلال افتتاح الندوة الأورو–متوسطية، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005. كانت المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست نتيجة فقط للظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر، بل أيضاً لاختلاف في أسلوب المفاوضات، حيث ركز الوفد الجزائري على مسألة الاقتصاد الجزائري وتحدياته[1]:

1. الجزائر بلد ذو إمكانيات كبيرة وقاعدة صناعية هامة، تتكون من منشآت ومصانع غير مستغلة بالشكل الأمثل. بعبارة أخرى، القدرات الإنتاجية الكامنة في النسيج الصناعي الجزائري مهمة للغاية.
2. الجزائر تعتبر مستوردًا هامًا للموارد الزراعية، بعكس المغرب وتونس، وهي أيضًا من أكبر المستوردين للسلع الصناعية الجاهزة.
3. الجزائر تعد مستوردًا رئيسيًا للموارد الزراعية، بخلاف المغرب وتونس، كما أنها من أكبر المستوردين للسلع الصناعية الجاهزة.

وبالتالي، فإن إزالة الحواجز الجمركية ستؤدي إلى تنازلات من جانب واحد، حيث ستستفيد الجهة الأوروبية فقط دون مقابل ملموس للجزائر. سيكون السوق الجزائري مفتوحًا بالكامل للمنتجات والسلع الأوروبية التي ستغمره، بينما لن يستقبل السوق الأوروبي أي منتجات جزائرية، نظرًا لعدم قدرة معظم السلع الجزائرية على التصدير بسبب نقص تنافسيتها وعدم تطابقها مع المعايير والمقاييس الأوروبية[2].

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة

تعد اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أهم الاتفاقيات في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث جمعت الجزائر بدول الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من تشابه هذه الاتفاقية

[1] ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** (2005 إلى 2014)، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15، 2014، ص 31.

2نذير بطاطش، مرجع سابق، ص30.

مع الاتفاقيات المغربية والتونسية في الشكل والمضمون، إلا أن هناك اختلافًا بسيطًا نابعًا من خصوصية العلاقات الأوروبية الجزائرية. فمن حيث الشكل، تضمنت اتفاقيتي تونس والمغرب 96 مادة فقط، بينما من ناحية المضمون، استحدث الطرفان الأوروبي والجزائري محورين جديدين للتعاون: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه. ويمكن من خلال الاتفاقية إبراز ثلاث ركائز أساسية للشراكة، تتمثل في:

1. اتخاذ وضمان استراتيجية الانفتاح الاقتصادي كآلية لإصلاح الأوضاع الداخلية.
2. التأكيد على الحوار السياسي لضمان تقارب المجتمعات.
3. ترقية دور المجتمع المدني وإبرازه وتعزيز حقوق الإنسان لإحداث التغيير[1].

الفرع الاول: مضمون اتفاقية الشراكة

من خلال ما سبق، يمكننا التطرق إلى مضمون اتفاقية الشراكة.

المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

تتضمن اتفاقية الشراكة 110 مادة موزعة على 9 أبواب، و6 ملحقات، و7 بروتوكولات، تغطي المجالات التالية:

1. الحوار السياسي (المواد 3-5)
2. حرية حركة البضائع (المواد 6-29)
3. التجارة في الخدمات (المواد 30-37)
4. المدفوعات ورأس المال والمنافسة والأحكام الاقتصادية الأخرى (المواد 38-46)
5. التعاون الاقتصادي (المواد 47-66)[2]
6. التعاون الاجتماعي والثقافي (المواد 67-78)

[1] بن سونة العجال، **اتفاق الشراك الأوربية الجزائرية وآثارها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر 2014 ص 34.

[2] **قانون رقم 05-05 مؤرخ في 26 أفريل 2005** يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005، ص: 05.

7. التعاون المالي (المواد 79-81)
8. التعاون في مجالي العدل والشؤون الداخلية (المواد 82-91)
9. الأحكام المؤسسية والعامة والنهائية (المواد 92-110)

أنشأت الجزائر لجنة دائمة لتسهيل تنفيذ الاتفاقية، تتولى إعداد ومراقبة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذه اللجنة تعمل تحت إشراف وزير الدولة للشؤون الخارجية، ويترأسها المدير العام بوزارة الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ وزير التجارة لجنة فنية لمراقبة تنفيذ منطقة التجارة الحرة، والتي بدأت عملها في 23 أغسطس 2005. يرأس اللجنة المدير العام لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية (CACI).[1]

تشكل الملحقات الستة التالية جزءًا لا يتجزأ من الاتفاقية:

ملحق 1: يشمل المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة المدرجة في الفصول 25 إلى 97 من التعريفة الجمركية المشار إليها في المادتين 7 و14 من الاتفاقية.

ملحق 2: يتعلق بالمنتجات الصناعية التي تنتجها الجزائر، وفقًا للمادة 8 من الاتفاقية.

ملحق 3: يتضمن قائمة المنتجات الصناعية الناشئة في الجزائر، وفقًا للمادة 2.9 من اتفاقية الشراكة.

ملحق 4: يشمل المنتجات التي تخضع للقانون الإضافي المؤقت(DAP) ، كما هو مذكور في المادة 4.17 من اتفاقية الشراكة.

ملحق 5: يتعلق بتطبيق قواعد المادة 1.41 / أ وب من اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمنافسة والقضايا الاقتصادية الأخرى بين الجزائر والجماعة.

ملحق 6: يتناول حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية.

والبروتوكولات السبعة التالية أيضًا جزء لا يتجزأ من الاتفاقية:

[1] الياس غفال، مرجع سابق، ص32.

بروتوكول أول: البروتوكول الأول يتناول الترتيبات المتعلقة بالاستيراد للمنتجات الزراعية التي تنتجها الجزائر وتصديرها إلى الجماعة المشار إليها في المادة 1.14 من الاتفاقية. يتكون هذا البروتوكول من جزأين، الأول يتعلق بالنظام المطبق على استيراد المنتجات الزراعية التي تنتجها المجتمع في الجزائر، والمشار إليها في المادة 2.14 من الاتفاقية.[1]

البروتوكول 3: المتعلق بالترتيبات المطبقة على المنتجات السمكية الناشئة في الجزائر والمستوردة إلى الجماعة، المشار إليها في المادة 3.14 من الاتفاقية

البروتوكول 4: المتعلق بالترتيبات المطبقة على المنتجات السمكية الناشئة في الجماعة المستوردة إلى الجزائر المشار إليها في المادة 4.14 من الاتفاقية

البروتوكول 5: يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية المجهزة بين الجزائر والجماعة الاوربية المشار إليها في المادة 5.14 من الاتفاقية. وينقسم هذا البروتوكول إلى مرفقين.

البروتوكول 6: هذا البروتوكول يتضمن تعريفًا لمفهوم "المنتجات الأصلية" وطرق التعاون الإداري. يتكون البروتوكول ذاته من ثمانية عناوين وسبعة ملاحق.

الفرع الثاني: أهم محاور الاتفاقية

اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والجزائر يقوم على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين، بالإضافة إلى اهتمام بالأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية. فيما يلي، سنتناول بالتفصيل أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية والتي تم تقسيمها على شكل أبواب.

المحور الأول: السياسي والأمني/اجتماعي ثقافي/اقتصادي مالي.

يشمل التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني مبادئ وقواعد عامة، حيث تهدف الاتفاقية إلى تأسيس حوار سياسي وأمني منتظم بينهما. احتل البعد الأمني مكانة بارزة في اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، نظرًا لحجم وتأثير التهديدات الأمنية على العلاقات بين الطرفين. تضمنت المادة 86 من الاتفاقية شروطًا ووسائل عمل مشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

[1] شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن21**، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2009، ص561.

للحد من الجريمة المنظمة والتجارة غير الشرعية بالأسلحة والمواد المحظورة، بالإضافة إلى مكافحة القرصنة البحرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

بالنسبة لظاهرة "الهجرة السرية" ورصد تنقل الأشخاص، فقد نصت المادتان 83-84 من الاتفاقية على الآليات والوسائل المنظمة لذلك، وخاصة فيما يتعلق بعمليات منح التأشيرة. اتخذت السلطات الجزائرية سلسلة من الإجراءات الأمنية والتشريعية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وفقًا للتعديلات التي أُدخلت على القانون الجنائي في 31 أغسطس 2008. يُعرض المهاجر غير الشرعي للسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر ومحاكمته والبقاء في حالة احتجاز مؤقت، بموجب المادة 175 من القانون رقم 90/10 المعدل في 25 فبراير 2009 والمتعلق بالأمر 66/651 الصادر في 8 مايو 1966.

أما المادة 85 من نفس الاتفاق، فقد تناولت التحديات الأمنية مثل محاربة ظاهرة العنصرية وكراهية الأجانب، وتطبيق أحكام المادة 80 من الاتفاق لمواجهة هذه التحديات.

في فصل "العدالة والشؤون الداخلية" من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، يتم التطرق إلى مسائل مثل انتقال الأشخاص والتأشيرات، والهجرة غير الشرعية وتبعاتها، والتعاون القانوني والقضائي، والوقاية من الجريمة المنظمة، ومكافحة تبييض الأموال، ومحاربة العنصرية وكراهية الأجانب، ومكافحة المخدرات، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

من بين هذه النقاط، تأتي مكافحة الإرهاب كمحور رئيسي يلقى اهتمامًا خاصًا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي زادت من أهمية هذا الجانب في أجندة الاتحاد الأوروبي. تعتبر الجزائر بلا شك أحد الشركاء الهامة في هذا المجال، نظرًا لاستمرار نشاط بعض الجماعات الإرهابية في مناطق متعددة بالبلاد. من خلال الاتفاقية، عبّر الطرفان عن الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالوقاية من الأعمال الإرهابية، وتبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات دعمها،

1 عصماني ليلى. بن حداد هشام طالب مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران، مجلة

2 الاتحاد الأوروبي عازم على تعزيز التعاون مع الجزائر، 20 أكتوبر 2017 نقلا عن موقع وكالة الأنباء: :/http://www.alalam.ir/new/3096976

ومشاركة الخبرات حول أفضل الطرق والوسائل لمكافحة الإرهاب. هذا يؤكد على دور الجزائر في دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والتي كانت قضية مركزية في إعلان الحرب الدولية على الإرهاب بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر.

وفي السياق ذاته؛ وضمن إطار الشراكة الأمنية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، عرضت الجزائر بمناسبة اجتماع شركاء منطقة المتوسط لسنة1998 التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب؛ وهي التجربة التي تضمنتها وثيقة احتوت على مجموعة من المقاييس والمبادئ من أجل مكافحة الإرهاب بغية تحقيق فضاء متوسطي آمن ومستقر يسمح بتنفيذ بنود وآليات الشراكة السياسية والأمنية. ولعل أهم المحاور التي تضمنتها الوثيقة، هي ما يلي:

-الوقاية من استعمال دول المتوسط من أجل التخطيط والتمويل وتجنيد الأفراد.

-منع جمع الاموال، ومراقبة حركتها عبروز البنوك، الاسواق السوداء للعملات الأجنبية.

-منع طبع ونشر وتوزيع وتسويق أي وثائق تحريضية، ومراقبة وتفتيش الكتب والمطويات المجلات التي تنتقل عرب المطارات والموانئ.

-تجنب استخدام وسائل الاعلام للدعاية والتحريض على الإرهاب

الحذر من اتخاذ الإرهابيين حق اللجوء السياسي سبيلا لحمايتهم من العقاب.

-التعاون الدولي في جمال تسليم الإرهابيين وكبار المجرمين.

-الانضمام إلى جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية حول الإرهاب وتطبيقها.[1]

-العمل على إيجاد تعريف موحد لمفهومه.

1 – مراد مقعاش، الإرهاب التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في عالقات الأمن والتعاون الأورو جزائري :– باحث في الدراسات الأمنية والإستراتيجية المركز الديمقراطي العربي.

المبحث الثاني: (مؤتمر برشلونة):

يُعتبر مؤتمر برشلونة، الذي عُقد في نوفمبر 1995، واحدًا من أبرز الأحداث التي شهدها البحر الأبيض المتوسط في العقود الأخيرة. جمع هذا المؤتمر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكان بمثابة نقطة انطلاق جديدة للتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة في المنطقة. جاءت فكرة المؤتمر في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية التي شهدتها أوائل التسعينيات، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، مما أتاح الفرصة لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تعد مفترق طرق بين القارات والثقافات. هدف المؤتمر إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة من خلال الحوار السياسي والتعاون الأمني، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، وتشجيع الحوار الثقافي والاجتماعي لتعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة[1].

المطلب الأول: -مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة مع الجزائر:

تعود مرجعية الشراكة الاورو-متوسطية إلى مسار برشلونة التي انطلق رسميا في الندوة الاورومتوسطية التي عقدت ببرشلونة 26-27 نوفمبر 1995 حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و12 دولة من جنوب وشرق المتوسط (1)توج ب إعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية ويؤكد تصريح برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام تعاون شامل وتضامني في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر .[2]

[1] مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الاوربية من اتفاقية التعاون المشروط إلى اتفاقية الشراكة الموسعة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،المجلد09،العدد16،جانفي2020، ص259.

[2] Voir: Union Européenne– Maghreb, http:// europa.eu-maghreb-25 ans ،Date de consultation ,13/03/2020,08h44.

إنّ أهداف الشراكة الأورو – متوسطية خلق سلام واستقرار وتنمية اقتصادية وتقارب اجتماعي في المنطقة التي تعد ذات أهمية إستراتيجية لأوروبا وتعد الأمور التالية أهم المحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية.[1]

الفرع الأول: السلام والاستقرار:

اقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار.

السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. وبذلك تعمل الدول الأعضاء على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي وتؤكد عدداً من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.[2]

الفرع الثاني: المحور الاقتصادي والمالي:

بناء منطقة ازدهار متقاسمة الأهمية المتوقعة للنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام والمتزن في أفق تحقيق الهدف المنشود ببناء منطقة ازدهار متقاسمة. والاعتراف بأهمية مسألة الدين في النمو الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونظرا لأهمية علاقاتهم الاستراتيجية ينبغي العمل وتترجم الشراكة الاورو متوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000.[3]

وكانت الجزائر أخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التوقيع الرسمي كان في 22 افريل 2002بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة بسبب تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية انتاجها الوطني خاصه وان الاقتصاد الجزائري لا زال محل اعاده هيكله فقد عرفت المفاوضات مسيره طويله 17 جوله للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد

[3]–G. NANCY – B. KREITEM، Evaluation de l'etat d'executionaa de l'Accord d'Association Algérie–UE Rapport Final ،Investissement Développement Conseil S.A،Ministère du Commerce en Algérie،2009، P:07.

الاوروبي بتنتهي بالتوقيع الفعلي على الاتفاقية يوم 22 4 2002 بمدينه فالنسيا الاسبانية والتي دخلت حيزت تنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 .

الفرع الثالث: المحور الثقافي والاجتماعي الإنساني:

ركز هذا الشق من الاتفاقية أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل، وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني وشخصياته، ولقاءات المنظمات غير الحكومية، وتنمية التعارف بين فئات الشباب واتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة، والتعاون في مجلات الإعلام والتعلم والصحة والتدريب المهني.[1]

بعد ان تطرقنا لتعريف ونشأة للشراكة الأورومتوسطية يجب علينا الإحاطة بخلفيات ودوافع كلا الجانبين واهدافهما التي يصبون اليها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: دوافع وخلفيات واهداف الشراكة الاوروجزائرية

الفرع الأول: الدوافع والخلفيات

اولا: دوافع الشراكة وخلفيات الجانب الأوربي:

هناك مجموعة من العوامل دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تبني مبادرة الشراكة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- سقوط وانهيار الاتحاد السوفياتي والذي مثل فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية، بعد أن كانت منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
- استعادة التوازن داخل الاتحاد الأوروبي حيث تمكنت ألمانيا بفضل قوتها الاقتصادية الهائلة من السيطرة على الاتحاد خاصة بعد أن نجحت في إقناع شركائها بضرورة توسيعه إلى بلدان أوروبا الشرقية والوسطى مما زادها قوة، لذا فإن اقتراح الشراكة الأورومتوسطية من قبل فرنسا بمساندة إيطاليا وإسبانيا يدخل ضمن رغبة هذه الأخيرة في إعطاء نفسها الوسائل

1-ندير بطاطاش المرجع السابق، .ص13

[2]عراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص5

الكفيلة بالتوازن مع التوسع الألماني، ذلك أن فرنسا لا يمكنها أن تستعمل كل ثقلها ولاسيما في أوروبا دون الروابط التي عقدتها وراء البحر خاصة نحو جنوبها.[1]

- يبقى الهدف الرئيسي لفكرة الشراكة هو التنافس الخفي والمعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية والرغبة في لعب دور في إدارة وتقرير شؤون المنطقة؛ التي ترتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية، والتي تعود جذورها إلى أعماق التاريخ خاصة بعد أن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية خاصة النفطية منها.
- كما أن توجه أوروبا نحو الجنوب والشرق يأتي متسقاً مع التوجهات العالمية السائدة ومع تطلعات المجموعة لدورها العالمي، ورداً على التحولات التي تشهدها الساحة العالمية وتجسيداً لهذه التوجهات فإن المجموعة تسعى من خلال الإطار الجديد للتعاون إلى إقامة منطقة أوروبية يتوقع أن يصل عدد المشاركين فيها 40 دولة، ويبلغ حجم سوقها ما يقارب 800 ملون نسمة عام 2025، مما لا شك فيه أن إنشاء مثل هذه المنظومة الأوروبية الاستراتيجية سيجعل أوروبا في وضع متوازن في مواجهة المنطقتين الأمريكية والآسيوية.
- يرى الجانب الأوروبي دائماً أن جيرانه المتوسطيين ومن بينها الجزائر يمثلون سوقاً واسعة ونامية وأن المنطقة تتمتع بمحزون كبير من الموارد الطبيعية، لذلك فإنه من الأهمية الحيوية والسياسية والاقتصادية لأوروبا العمل على تطوير العلاقات معهم، لأن ذلك يجعل أوروبا في موقع تنافسي أفضل في وجه المنافسة الأمريكية والصينية واليابانية.
- ظهور المد الاسلامي: ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداء ات شديدة لها، وما الاعتداءات والهجمات التي شنت على الأجانب في كلمن مصر والجزائر، محاصرة السفارة الأمريكية في إيران لخير دليل على ذلك. لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الإتحاد الأوروبي رغم ما تحمله من نظرة لهذا التيار وتخوفاتها منه على تحطيم مؤسساتها الاقتصادية وتهديد مصالحها داخل هذه الدول.[2]

1-خيدر ريم-الشراكة في ظل إقتصاد السوق اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي 2014-2014 جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.

[2] نصير عرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 17،سبتمبر 2013 الجزائر ،،ص 294.

- تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:المشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر وحرمان وبطالة ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت وتعددت، حيث محت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية مغاربة، وهذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تهديد أمنها واستقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين من أوروبا الوسطى والشرقية لكن مشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.[1] كما تسعى الدول الأوربية لدعم نفوذها الثقافي واللغوي والفكري في الفضاء الأوروومتوسطي من خلال عدة مسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، كالملتقيات والمنتديات العلمية والثقافية نتيجة التمازج الثقافي والناتج عن الاحتكاكبين الضفتين الناجم عن الحقبة الاستعمارية.

إذا كان للضفة الشمالية أسباب دفعتها إلى عرض مشروع الشراكة، فإن الدول الضفة الجنوبية وخاصة الجزائر دوافع خاصة نطرحها كالتالي:[2]

❖ **دوافع وخلفيات الجانب الجزائري:**

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية.

- دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.
- يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

2-أبو العنين محمد العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 142 ،2000 ص 20.

2-ولد بومعزة صونيا دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014) مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15ا للجزائر-الصفحة 31.

- يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]
- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

– الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوربي للاستثمار في هذا الإطار.

– التعاون في المجال الأمني وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعاني منها.

– الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا أن جل هاته الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوربي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بـ 9.1، مما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيد المحلي والدولي.[2]

– التأخر التكنولوجي حيث لم يواكب الاستثمارات الثقيلة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا العالية، ومن ثم ظلت قدرة الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المتخلفة يعاني من قلة التحكم في التكنولوجيا وينتظر من مشروعات الشراكة مساهمة فعالة في سد هذه الثغرة، وتسهيل تحصيل

التكنولوجيات الحديثة.

– فشل الجزائر في تنويع اقتصادها خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، والرغبة الملحة في جذب استثمارات حقيقة للخروج من حالة التبعية المطلقة للبترول.

---

[1]–عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، عدد رقم 09 ،جامعة بسكرة، سنة 2011.

2 – حليمة ساسي،دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الاورو جزائرية مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية التخصص: مالية ونقود .جامعة العربي التبسي –تبسه –2016.

الفرع الثاني: الأهداف

اولا- أهداف الجانب الأوروبي:

إن الأهداف الأساسية لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية منبثقة من ميثاق برشلونة والتي وزعت إلى ثلاثة سلال مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا مع بعضها تمثلت هذه المحاور في[1]:

1. الشراكة السياسية والأمنية

أ.تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار من خلال تعميق الحوار السياسي والأمني.

السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل مكسبا مشتركا يتعهدون على تشجعيه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم. وبذلك تعمل الدول الأعضاء على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمبادئ الجوهرية للقانون الدولي وتؤكد عددا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي .

ب. توحيد سيادة القانون والحكم الرشيد.

2.شراكة اقتصادية ومالية: أهم الأهداف التي صرحت به مفوضية الاتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي هو:" إقامة منطقة تجارة حرة *بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتفكيك الرسوم الجمركية من وإلى الجزائر .

-دعم الإصلاحات الاقتصادية وبناء المؤسسات لمواجه الانفتاح الاقتصادي؛

-تنمية البنية التحتية الاقتصادية؛

3.**الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية:** التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.[2]. ،الحوار واحترام الثقافات والأديان شرطان أساسيان لتقارب الشعوب ،ولأجهزة الإعلام دور كبير في هذا المجال ،تنمية الموارد البشرية، ترسيخ دور المجتمع المدني في التنمية، التواصل بين الشباب، تشجيع المؤسسات الديمقراطية، الاعتراف بالدور الذي تلعبه

[1]-Déclaration De Barcelone، adoptée lors de la conférence euro- méditerranée، 27-28- novembre،1995.p2.

2- إيزابيل شيفر،مشروع الشراكة الأورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدم على موقع: www.dw-world.

الهجرة وإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية. تشجيع تدابير تهدف للوقاية من الإرهاب، المخدرات والإجرام الدولي والرشوة أهمة المكافحة بدون تردد للمظاهر العنصرية [1]

ثانيا-أهداف الجزائر من الشراكة:

أما الجزائر فقد صرحت بخمس أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- ❖ توسيعا لتبادلات وضمانالتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- ❖ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية
- ❖ تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع المبادلات داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ❖ ترقية التعاون في ميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية.
- ❖ تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- ❖ العودة إلى الساحة الدولية بعد القطيعة التي تسببت بها العشرية السوداء.[2]

1-Déclaration De Barcelone، op cit p4.

[2]-الياس غفال 'تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .جامعة بسكرة ،الجزائر ص32.

4-المادة رقم 01 ،الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31 ،الصادر في سنة 2005 ،ص: 4.

الفصل الثالث:

تقييم مستقبل العلاقات الأوروجزائرية

المبحث الاول: العوائق والتحديات والجهود المبذولة لإنجاح الشراكة

يتناول هذا المبحث تحليل واستعراض العوائق والتحديات التي تواجه عملية تطوير وتعزيز الشراكة بين الأطراف المعنية، سواء كانت على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. سيتم التركيز في هذا القسم على تحليل العوامل التي تعوق تقدم الشراكة وتقوض جهود تطويرها، مع التركيز على الجوانب الرئيسية التي تعتبر عقبات أساسية أمام تحقيق الأهداف المشتركة.

المطلب الاول: العوائق والتحديات

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على العوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه عملية تحقيق الشراكة وتعزيزها، والتي قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر سلبًا على تقدم العلاقات الثنائية. سيتم تقديم تحليل شامل لهذه العوائق والتحديات، مع تسليط الضوء على الجهود التي بذلت لتجاوزها والتغلب عليها من قبل الأطراف المعنية.

الفرع الاول: العوائق الخاصة بالوضعية الاقتصادية (التحديات الاقتصادية)

- واجهت الشراكة الأورو–جزائرية العديد من العراقيل والتحديات، وكان أبرزها عدم التكافؤ بين الطرفين. فالاتفاقية تجمع بين دول أوروبية متقدمة تمثل أكبر قوة اقتصادية وبين الجزائر التي ما زالت في طور النمو. يُعد التفاوت الكبير في مستوى التنمية من أكبر العقبات التي تعترض نجاح هذه الشراكة وتتجلى مؤشرات عدم التكافؤ في عدة جوانب، منها:

– طبيعة المبادلات التجارية: تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات المحروقات، بينما الاتحاد الأوروبي يمثل قوة اقتصادية وتجارية تصدر منتجات عالية الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري[1].

– ضعف تماسك الاقتصاد الجزائري ومعاناته من النظام الجبائي.

– الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري بسبب تهاوي أسعار البترول، وانخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري. كما تراجعت قيمة

[1] حليمة ساسي، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الاوبوجزائرية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2016، ص61 –63

الدينار الجزائري من 1 يورو = 120 دينار إلى 1 يورو = 193 دينار[1]، حسب تقرير مجلس الشيوخ في دورته الاستثنائية 2016-2017.

- التباطؤ في عملية التفكيك الجمركي وتجميد الامتيازات الممنوحة للاتحاد الأوروبي، حيث تم إجراء 8 مفاوضات بين عامي 2010 و2012 لإعادة جدولة التفكيك الجمركي حتى عام 2020 بهدف حماية المنتجات المحلية.[2]

- تمسك الجزائر بقاعدة 51/49 في الشراكة.

- عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية.

الفرع الثاني: العوائق الاجتماعية والسياسية والأمنية

لم يلتزم الجانب الأوروبي بمنح الجزائر الامتيازات المتوقعة بموجب اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بتسهيل حركة تنقل الأشخاص وتبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات دخول دول الاتحاد. يعاني المواطن الجزائري من تضييق في حركة تنقلاته، رغم ما تقتضيه مضامين الاتفاقية، ويشمل هذا التضييق حتى رجال الأعمال[3].

خلال المفاوضات الطويلة بين الجزائر والجانب الأوروبي، كانت الشروط السياسية المفروضة على الجزائر لإبرام اتفاقيات الشراكة (سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية) تركز بشكل كبير على دعم ومساندة قضايا حقوق الإنسان، المجتمع المدني، مكافحة التهميش، والحكم الرشيد، باعتبارها أولويات لمؤسسات العولمة. هذه الشروط تهدف إلى تسهيل اندماج الجزائر في أهداف الأمم المتحدة والمنظمات العالمية غير الحكومية، وتتماشى مع جهود الجزائر في تنفيذ الإصلاحات، مثل معالجة قضية المفقودين، ورفع حالة الطوارئ، إضافة إلى مكافحة الإرهاب في إطار احترام حقوق الإنسان. كل هذه الشروط لا تزال تشكل عوائق أمام تحقيق اتفاقية الشراكة.

[1] SENAT، session extraordinaire de (2016-2017)، N° 689، op cit ، p.24.

[2] Bob Khaled ، accord d'association (AA) entre l'Algérie et l'union européenne ، sur le site http://www.dziri-dz.com/?p=4784، consulté le09/06/2020

[3] بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية بين طموح واعد وثقة مفقودة) مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ،العدد 4 مخبر حقوق الانسان جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،الجزائر 2017 ص 73.

ذكر تقرير البنك العالمي (Doing Business) أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من سوء الإدارة، وأن النظام الاقتصادي فيها يعاني من الفشل[1].

أعرب الاتحاد الأوروبي في تقرير دورته الاستثنائية[2] لعام 2016 عن انعدام الثقة بسبب انتشار الفساد، وتهريب رؤوس الأموال، وهجرة الأدمغة، والتهرب الضريبي. خاصة بعد الانفتاح الشامل للتجارة الخارجية، مما أتاح للوكلاء الإداريين والمستوردين بناء ثروات هائلة دون الوفاء بالتزاماتهم تجاه الخزانة. لم يكن المكتب المركزي لقمع الفساد، الذي تم إنشاؤه عام 2006، في وضع يمكّنه من أداء دوره بفعالية.

بالإضافة إلى عدم وضوح المشهد السياسي وعدم الاستقرار، اللذين يثيران انزعاج المستثمرين، تتسبب قيود الحريات الفردية والجماعية في انتهاك للدستور. وقد تم تعديل الدستور مرتين منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، وهو ما يوسع بشكل متناقض نطاق حقوق المواطنين[3].

.إخضاع العدالة للسلطة التنفيذية والقوى الخارجة عن الدستور.

عوائق اخرى للشراكة في الجزائر :

إلى جانب المعوقات المذكورة، هناك عوائق أخرى سنستعرضها تحت عناوين مختلفة، وهي:

1. عدم استقرار القوانين:

– القوانين الصادرة عن السلطات[4] الجزائرية تهدف لتقليل حجم الواردات من السلع الأوروبية ومنع استيراد السلع غير الأساسية لتعزيز الإنتاج المحلي، مما أدى إلى انخفاض فاتورة الاستيراد إلى حوالي 35 مليار دولار. ويتضح ذلك من خلال:

---

[1] Ali Mebroukine Quel avenir pour les relations algéro-européennes? https://www.telos-eu.com/fr، 17 juin 2019

[2] – SENAT ،session extraordinaire de (2016-2017) ،N°689،rapport au nom de la commission des affaires

européennes (1) sur le volet méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie méditerranéen dela politique de voisinage : le cas de l'Algérie ،par le sénateur M. Simon sutour ، p.1375

[3] Ali Mebroukine Quel avenir pour les relations algéro-européennes? https://www.telos-eu.com/fr 17 ،juin 2019

[4] حكيم :خسائر الجزائر من التفكيك الجمركي مع الاتحاد الاوربي http://www.elkhabar.com

– قانون المالية لسنة 2014 الذي فرض قيودًا على حركة بعض المنتجات مع تغيير نظام الاستثمار الأجنبي لصالح المنتجات والخدمات الوطنية.

– قانون المالية لسنة 2016 [1]الذي فرض قروضًا كمية وتراخيص على الاستيراد (مثل السيارات والإسمنت والخرسانة المستديرة) مع تقليص عدد التراخيص الممنوحة تدريجيًا.

– أحكام قانون المالية لسنة 2017 التي وسعت قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى الأسواق الجزائرية.

2. مشكلة العقار:

– يعتبر معظم المستثمرين أن العقار الصناعي هو الشرط الأساسي لتحقيق الاستثمار، ومن بين المشاكل التي يواجهونها في هذا المجال:

– الانتظار الطويل والمتعلق بالهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي للمشروع.

– تكاليف التخصيص العالية بما في ذلك التهيئة دون أي تخفيض.

– الإدارة غير الفعّالة والإهمال للعقار الصناعي المخصص لهذا النشاط.

3– **المشكل المالي:** تعتبر مشكلة تمويل المشاريع أحد أهم العوامل في العملية الاستثمارية. حتى الآن، كانت مشكلة تمويل المشاريع تناقش في إطار تنافسي يشمل البنوك التجارية والفاعلين الاقتصاديين، وقليلة هي الطلبات التي لم توجه إلى البنوك. يُعزى ضعف النظام البنكي إلى عدم تعرضه للمنافسة، وحتى البنوك الأجنبية التي توجد تظل ضعيفة أمام البنوك المحلية. يبقى أمام البنوك المحلية فرصة لتحسين أدائها واكتساب الخبرة من خلال شراكات مع البنوك الأجنبية[2].

–المشكل الإداري: يُعتبر مؤشرًا أساسيًا في تقييم المناخ الاستثماري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. يؤكد المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي "ميشل كمدوسيس" على أن الاستثمار في الجزائر يتطلب تغييرًا في الممارسات الإدارية، مشيرًا إلى أهمية تبسيط النظام الإداري وتجنب العقبات التي تعترض النشاط الاقتصادي التجاري.

[1] حليمة ساسي، المرجع السابق، ص64.

[2] المرجع نفسه، ص 64

– مشكل الموانئ: تعتبر الموانئ أحد الأساسيات الفعّالة في النظام التجاري، وتقوم أهميتها على قدرتها على استقطاب الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، تواجه الموانئ الجزائرية انتقادات بسبب نظام العمل الليلي الذي يتوقف بشكل نهائي، مما يؤثر على جاذبية الاستثمار فيها.

ثانيا– العراقيل والتحديات في الجانب الاوربي:

- على الرغم من النجاحات التي حققها الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي والسياسي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات في أقل من عشر سنوات. فقد عرف الاتحاد الأوروبي ثالث أكثر تحديات تهديدًا للمؤسسة الأوروبية الموحدة، وهي أزمة اليورو، قضية اللاجئين والمهاجرين.

- **أزمة اليورو :**

نهاية الثمانينيات، وجدت أوروبا نفسها في موقف متميز، حيث كانت تُعَدُّ أفضل حالًا بكل المقاييس مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفياتي، حيث لم تكن دول الاتحاد الأوروبي ضمن خط المواجهة المباشر وإنما كانت تركز على مرحلة البناء والتكامل[1].

- بعد الأزمة المالية المدمرة التي بدأت في عام 2007، أطلق على أوروبا مصطلح "قارة السوء"، حيث تأثرت بشدة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة. هذه الأزمة كادت تجتاح العديد من دول الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة في العديد من الدول الأوروبية وإثارة الاحتجاجات في الشوارع. طالب المتظاهرون بتغيير سياسات التقشف التي اتبعتها بعض الدول مثل اليونان، مما أثر على الاستقرار الاجتماعي في أوروبا.

- **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:**

انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الموحد يعتبر بداية الانقسام المحتمل، وهذا الانسحاب قد يشجع العديد من الدول الأعضاء الأخرى على اتخاذ نفس الخطوة، خاصة الدول التي تعاني من ارتفاع التكاليف وزيادة أعداد اللاجئين والمهاجرين. أحد أسباب الانسحاب المهمة هو فشل سياسات العديد من الدول، مثل اليونان، في تحقيق التقدم، حيث أجبرت على قبول المساعدات المالية والديون التي لم تكن تحتاجها لو لم تكن عضوًا في الاتحاد الأوروبي.

[1] ساسي حليمة، مرجع سابق ص 56.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المهاجرين واللاجئين في أوروبا، والذين – حسب الدعاية الإعلامية البريطانية – يُعتقد أن لهم دوراً في زيادة حالات الاعتداءات على المواطنين وتصاعد الهجمات الإرهابية والجرائم المنظمة، وفقًا لدراسة أجراها الباحث "إيبوس موريس" في عام 2014. تشير هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أعداد المهاجرين في أوروبا يُعد واحدًا من الأسباب الرئيسية وراء زيادة القلق العام.

تسببت عرقلة مسار الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في اتخاذ كل من الطرفين سلسلة من الإجراءات لمواجهة هذه الظواهر.

- **الهجرة غير الشرعية** تعتبر واحدة من أكبر التحديات التي تواجه دول أوروبا. لذلك، عملت دول الشمال على اتخاذ عدة إجراءات لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير الشرعية، وبناء معسكرات الاحتجاز للمهاجرين على السواحل لتمكينهم من العودة إلى بلادهم أو تسهيل عبورهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة للتعاون المشترك بين وزارة المهاجرين ووزارة الإعلام لتنفيذ حملات توعية للشباب حول مخاطر الهجرة غير الشرعية.

الجريمة المنظمة: شهدت بلدان العالم الثالث، وخاصة المغرب العربي، تكاثر الخلايا الإرهابية بسرعة في الداخل وزيادة نشاطها في الخارج. مع تنامي الظاهرة الإرهابية والجريمة المنظمة في الجزائر، خاصة مع قتل الرعايا الأجانب واختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية وتنفيذ عدة تفجيرات في باريس من قبل الجماعات الإرهابية الإسلامية المسلحة الجزائرية، تزايدت الدعوات لخلق أطر عملية للتحكم في هذه الظاهرة[1].

منذ عام 2009، وقعت في الجزائر حوالي 770 حادثة إرهابية، حيث ارتفعت الهجمات من 20 هجمة في عام 2001 إلى 185 هجمة في 2009. كما شهدت ليبيا وتونس والمغرب عددًا من الهجمات الناجحة.

من بين العراقيل التي واجهتها الجزائر:

– عدم التزام الجانب الأوروبي بتمكين الجزائر من الامتيازات والحقوق التي كان من المفترض أن تستفيد منها نظير التفكيك الجمركي والجبائي للسلع الأوروبية.

[1] نصير عرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية، سبتمبر 2013، ص ص 294-96.

- عدم استفادة الجزائر من قروض تمويلية كافية مقارنة بجاراتها المغرب.
- عدم استفادة الجزائر من نقل التكنولوجيا[1].

المطلب الثاني: جهود الجزائر المبذولة من اجل الشراكة

الفرع الاول: الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الاوروجزائرية

بدأت الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية والتحول إلى اقتصاد السوق في الثمانينات، ثم دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بعد إعلان برشلونة عام 1995، ووقعت اتفاقية الشراكة في 22 أبريل 2002، متطلعة إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. توجت هذه الجهود بمحاولات عديدة للإصلاح الاقتصادي والمالي. يُعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثراً بهذه التغييرات العالمية، خاصة مع توجه العالم نحو العولمة المالية وتداعياتها.

اولا: إصلاح النظام المالي والمصرفي منذ 1990 :

1.قانون النقد والقرض:

قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات المالية والمصرفية منذ استقلالها في فترة التأمينات لسنتي 1966 و1967، تلتها إعادة هيكلة النظام المصرفي في عام 1982. أحد أبرز الإصلاحات التي جرت في بداية التسعينات هو صدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي وضع نظام المصرفية الجزائري على مسار جديد. هذا القانون أعاد تنشيط دور الوساطة المالية وأبرز دور النقد والسياسة النقدية، مما أسفر عن تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين. تمت إعادة منح البنك المركزي سلطته في إدارة النقد والائتمان بشكل مستقل، في حين استمرت البنوك التجارية في أداء وظائفها التقليدية كوكلاء اقتصاديين مستقلين. تم أيضًا فصل دائرة ميزانية الدولة عن دائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتغطية عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريًا في كل سنة. شكّل هذا القانون فرصة لإنشاء فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، وكان من صلاحية مجلس النقد والقرض منح هذا الترخيص والقرار بالموافقة أو الرفض، وفقًا للمادة 127 من القانون 90-10[2].

[1] حليمة ساسي، المرجع السابق، ص44 .

[1] .خيدر ريم-الشراكة في ظل إقتصاد السوق اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي 2014-2014 جامعة الاخوة منتوري قسنطينة الجزائر 2014 ص 153 .

بعد فتح الباب أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لإنشاء فروع في الجزائر، تم إنشاء عدة فروع، منها:

– بنك البركة، الذي تأسس في 06 ديسمبر 1990، كشركة مساهمة بين مجموعة البركة بجدة (السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، بنسبة مساهمة 49٪ و51٪ على الترتيب.

– البنك المختلط B.A.M.I.C: تأسس في 19 جوان 1988 بين البنك الخارجي الليبي والبنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بهدف تنفيذ العمليات المالية والتجارية بالعملة الصعبة وتعزيز الاستثمار وتنمية التجارة في المغرب العربي.

– بنك الأعمال الخاصة[1] (بنك الإتحاد) Bank union: تأسس في مايو 1995 من قبل جمعية الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي، وأرسى هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار مثل تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص دون تفريق، وتسهيل تنقل رؤوس الأموال الأجنبية، وتحديد الضمانات المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

- **الإصلاحات خلال الفترة 2003-2005:**

شهد قانون النقد والقرض 90-10 عدة تعديلات وإصلاحات منذ سنة 2003، ويمكن إيجازها فيما يلي:

-الأمر03-11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يتعلق بتنظيم بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث تضمن فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك، وتعزيز سلطة البنك المركزي من خلال تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.

-القانون رقم (01-04 الصادر في 04 مارس 2004) الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر. وحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 5.2 مليار دينار جزائري و500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية.

– القانون رقم (02-04 الصادر في 04 مارس 2004)، والذي حدد شروط تكوين دفاتر لدى بنك الجزائر، ومعدل الاحتياطي الإجباري بين 0٪ و15٪ كحد أقصى.

[1] المرجع نفسه، ص 153.

-القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

- كما شهد القطاع التقني لأنظمة الدفع تأميناً عن طريق تطوير هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع وإطار قانوني عام تكتمل في 2005 من خلال تنظيم يحدد مسؤولية المشاركين وحقوقهم والتزاماتهم، ومن بين القوانين التي أقرها مجلس النقد والقرض في هذا السياق، قانون (15 ديسمبر 2005) الخاص بنظام مقاصة الشيكات والأدوات الأخرى[1].

الإصلاحات خلال الفترة 2006-2009 :

-بعد عام 2005، قامت السلطات الجزائرية بتنفيذ عدة إصلاحات في القطاع المصرفي، كانت جزءًا من اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية والمفاوضات مع منظمة التجارة العالمية .(OMC) في هذا السياق، أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية، بما في ذلك:

-في عام 2006، صدرت لوائح تنظيمية (رقم 06-02) تحدد شروط إنشاء فروع بنوك ومؤسسات مالية أجنبية وتعتمد بنوكًا ومؤسسات مالية أجنبية.

-في عام 2007، أصدر بنك الجزائر النظام رقم (07-01) الذي يحدد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية في المعاملات الدولية ويحدد القواعد المطبقة على انتقالها من وإلى الخارج.

-في عام 2008، تم وضع نظام يحدد الحد الأدنى لرأس المال للمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

- في عام 2009، صدر بنك الجزائر النظام رقم (09-01) الذي يتعلق بالسماح للأفراد الأجانب المقيمين وغير المقيمين والشركات الأجنبية غير المقيمة بفتح حساب بالعملة الصعبة في بنك وسيط معتمد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية[2].

2.الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة:

منذ سنوات التسعينات، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. تضمنت هذه الإصلاحات إصلاح قطاع التجارة، الذي يأتي ضمن استعدادات

[1] خثير ريم، المرجع السابق، ص 155 .

[2] بن إسماعين حياة، مرجع سبق ذكره، ص65-66 .

البلاد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالدرجة الأولى. كما تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية في عام 2002، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، بهدف مواجهة تحديات وانعكاسات إقامة منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية.

هدفت هذه الإصلاحات بشكل أساسي إلى التحرير التجاري والاقتصادي، وتطوير الصادرات خارج قطاع الطاقة، وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات الضرورية لتنظيم هذا الجانب.

3الإصلاحات في مجال المنافسة:

تم تنظيم حق المنافسة بواسطة أمر رقم 95-06 الصادر في 25 جانفي 1995، إلا أنه خضع لتعديلات في عامي 2003 و2008.

وفي إطار مراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة، وتعزيزاً لقواعد اقتصاد السوق، واندماج الجزائر في القطاعات الاقتصادية العالمية والإقليمية، جاء الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ليلغي الأمر السابق ويُعيد صياغة القوانين بشكل جديد. هذه الخطوة جاءت كجزء من جهود الجزائر لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

على ضوء هذه الاتفاقيات، عملت الجزائر على تقديم الضمانات الكافية والحوافز المناسبة لتيسير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق الوطنية، مما فتح المجال للشراكة بين الرأس المال الوطني والرؤوس المالية الأجنبية[1].

وتتضمن هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى غيرها من الاتفاقيات الدولية، مبادئ أساسية لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، مما يعتبر ضمانات دولية لحماية وتشجيع الاستثمار الدولي، بما في ذلك:

-الضمانات المالية، مثل ضمانات التعويض وحرية تحويل الرأسمال.

- الضمانات غير المالية، مثل الضمانات القانونية المتعلقة بحقوق الملكية والمعاملة العادلة والحماية القضائية، بالإضافة إلى مشاركة التحكيم الدولي.

[1] عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، عدد رقم 09، جامعة بسكرة، سنة 2011، ص 55.

الفرع الثاني: إصلاحات الأطر القانونية

توجهت الجزائر نحو إصلاحات اقتصادية وقانونية شاملة في عام 2007 بهدف تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات، وقامت بإصدار العديد من النصوص القانونية لتحقيق هذا الهدف. تشمل هذه الإصلاحات إنشاء وكالات لترقية وتشجيع الاستثمارات، مثل وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وغيرها[1].

وقد قامت الجزائر بتقديم الامتيازات والضمانات لتسهيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت جبائية، ضريبية، أو جمركية، مما أدى إلى جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب إلى السوق الجزائرية.

تمت تعزيز هذه الجهود من خلال إلغاء القيود الجمركية، وذلك كشرط مهم للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بهدف تسهيل نشاط التجارة وتيسير حركة السلع بين الدول. ولم تقتصر هذه التحفيزات على هذا الحد فقط، بل تم أيضًا تشجيع منح القروض في إطار عمليات الشراكة بين المؤسسات المالية المعنية.

فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية، فقد جسّد قانون الاستثمار لعام 2007 مبدأ حرية الاستثمار، وفقاً للمادة 09 والتعديلات اللاحقة، مما يمنح الاعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة لتنفيذ الاستثمار. بدأت الجزائر في عام 2003 في تنفيذ إصلاحات شاملة في القوانين والتشريعات التجارية، بما في ذلك إصلاح القانون التجاري ومراجعة القوانين المتعلقة بالسجل التجاري وتخفيف إجراءات القيد فيه وتنظيم المهن والنشاطات التجارية.

تهدف هذه الإصلاحات القانونية إلى تنظيم الأسواق الداخلية والنشاطات التجارية، وضمان امتثالها للمعايير الدولية بالتعاون مع القطاعات التقنية المختصة، وحماية صحة وأمان المستهلك من خلال تنظيم النشاطات والمهن التي تشكل خطراً خاصاً وتتطلب نصوص تنظيمية خاصة.

[1] فاطمة الزهراء طوبال، تاريخ التنمية في الجزائر من منظور قانون الشراكة الأورومتوسطية دراسات وابحاث قانونية، الحوار المتمدن-العدد: 3949 - 2012 / 12 / 22 - 23:39 https://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp

المبحث الثاني: تقييم اتفاق الشراكة واستشراف مستقبل الشراكة

بعد مضي فترة زمنية معينة وبناءً على طلب من الجزائر، تم تقييم اتفاق الشراكة بهدف تحقيق فوائد أكبر من هذه الشراكة، وفقًا لتصريح صادر عن وزارة الخارجية الجزائرية. لاحظت الجزائر تباينًا في الهيكلية الناتج عن تنفيذ الشراكة، والتي لم تكن ملائمة للمصلحة الجزائرية، لذا من الضروري تصحيح هذا التباين ليكون في صالح الجزائر.

سنتناول في المطلب التالي سلبيات وإيجابيات الشراكة، بهدف تحليلها والعمل على تعزيز الجوانب الإيجابية وتلافي السلبيات بما يخدم مصلحة البلاد.

المطلب الأول: سلبيات الشراكة وايجابيات الشراكة

الفرع الاول: سلبيات الشراكة

مفهوم اتفاقيات الشراكة في إطار بيان برشلونة يعني تحول المنطقة المتوسطية بشكل عام والجزائر بشكل خاص إلى اقتصاد السوق، دون النظر إلى الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة لهذا التحول. بينما يعني هذا التحول للجانب الأوروبي ضمان سوق أوسع لمنتجاته، إلا أن عملية التحول تعني للجزائر دخول منافسة غير متكافئة، مما قد يؤدي إلى تحقيق فوائد للجانب الأقوى وخسائر للجانب الأضعف بالضرورة[1].

هناك عدة مؤشرات تدل على عدم تكافؤ العلاقة الجزائرية–الأوروبية في ظل اتفاقية الشراكة المبرمة: اختلاف درجات ومؤشرات التنمية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، مما يجعل ارتقاء الدول المتوسطية إلى مستوى التنافسية الأوروبية أمراً صعباً نظراً لاعتمادها على القطاعات التقليدية والموارد الأولية بينما يتميز الاتحاد بتنوع اقتصادياته وتنافسيته العالية. تلك الاختلافات توضح عدم التكافؤ في العلاقات بين الاتحاد والجزائر، حيث يُجرى المفاوضات بين الاتحاد ككيان واحد والجزائر كدولة فردية.

1.الاقتصاد الجزائري[2] لا يمكنه المنافسة مع المنتجات الأوروبية سواء من حيث الجودة أو السعر، وهذه الواقعية قد تكون في صالح المستثمر الأجنبي الذي يسعى للاستفادة من احتكار الأسواق وغياب

[1]بعلي احلام مرجع سابق ص 53.

[2]بن موفق زروق، استرايجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادي الجلفة الجزائر، ص 240.

المنافسة القوية. بالفعل، أصبحت الشراكة تمثل عبئًا على الاقتصاد الجزائري، كما أشار إليه الخبير الاقتصادي فرحات علي الذي يشغل حاليًا منصب وزير الصناعة.

2.إزالة الحواجز الجمركية يؤدي إلى خسائر مالية تتراوح بين 1.4 و1.7 مليار دولار، مما يتسبب في تراجع إيرادات الموازنة العامة للجزائر وزيادة المديونية الخارجية.

3.التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يكن بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري، بل لتحقيق الأهداف الأوروبية. فليس هناك شك أن الطرف الذي يستفيد أكثر من حرية التجارة هو الطرف الأقوى دائماً، لأنه يمتلك منتجات تحظى بنصيب أكبر في الأسواق العالمية، كما أنه الأكثر استعداداً للاستفادة من الفرص التي تتيحها الأسواق الجديدة.

4.التجارة بمفردها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل في الدول النامية مثل الجزائر، لذا من الضروري الاستفادة القصوى من المعونات الأوروبية لتعزيز نقل التكنولوجيا لصناعاتها، مما سيمكنها من المنافسة في الأسواق الأوروبية.[1]

5 .تفرض الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ضرورة إدخال تغييرات كبيرة في المؤسسات المسؤولة عن النشاط الاقتصادي في كل من القطاع الحكومي والعام والخاص.

6 الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي يحرم الجزائر من المزايا والمعونات التي تحصل عليها من شركاء خارج الاتحاد الأوروبي، خاصة إذا تراجعت تجارتها مع هؤلاء الشركاء.

7. عدم التزام الجزائر بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي شُرط إبداء حسن النية فيها قبل التوقيع على الاتفاقية، وكذلك بنود الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، مثل المواد 3 و4 و5.

لم يلتزم الجانب الأوروبي بمنح الجزائر الامتيازات والحقوق التي كان من المفترض أن تستفيد منها نظير التفكيك الجمركي والجبائي الذي تستفيد منه السلع الأوروبية. كما أن السلع الجزائرية تعرضت لخسائر نتيجة المنافسة الأوروبية، دون أن تحقق الجزائر الفوائد المرجوة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

[1] حمزة كحال . الجزائر تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق، المنشور على موقع العرب الجديد، اطلع عليه بتاريخ: 2020/16/03. https://www.alaraby.co.uk/?amp=1economy/2017/3/13

الفرع الثاني: ايجابيات الشراكة فوائد الشراكة:

كانت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ذات فائدة سياسية ودبلوماسية مؤقتة أكثر من أي شيء آخر، حيث سعت الجزائر إلى العودة إلى المجتمع الدولي بعد فترة العزلة التي فُرضت عليها خلال سنوات الإرهاب.

تم تغيير شكل التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث انتقلنا من دعم التنمية الريفية والبنية التحتية إلى نهج أكثر ملائمة، وذلك من خلال دعم عملية الإصلاحات والتحديث الاقتصادي التي بدأتها الجزائر.

– بفتح الاتحاد الأوروبي المفاوضات أمام المنتجات الزراعية، شهدت صادرات الجزائر ارتفاعًا إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة تقارب الـ 22% في عام 2005.

– يتضمن التوجه نحو تعزيز التعاون الثنائي الجزائري الأوروبي اهتمامًا متزايدًا بالمسائل المتعلقة بتعزيز الحكم الرشيد، مثل تطوير وسائل الإعلام، وحقوق الإنسان، ومشاركة المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الأولويات الوسائل المتعلقة بتعزيز الديمقراطية والعدالة، ومكافحة الفساد، ونشر استراتيجيات فعّالة لخلق فرص العمل والحد من البيروقراطية، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة البيئية المتكاملة وتطوير الطاقات المتجددة. تلك الجهود المشتركة تعتبر وسيلة محتملة لتوسيع نطاق التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[1].

–تخلت الجزائر عن وضع العزلة الذي فُرض عليها سابقًا، وبدأت بالمساهمة في حل بعض النزاعات والقضايا الدولية الملحة التي تثير اهتمام المجتمع الدولي.

هناك تقارب في وجهات النظر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشأن الوضع في منطقة الساحل، حيث يتبنى كلا الطرفين نهجًا مشابهًا في التعامل مع تحديات المنطقة، بما في ذلك بحثهما في إيجاد حلول للأزمة في مالي.

–تعزيز قدرة المفاوضين الجزائريين وتحصيلهم الخبرة والكفاءة في مجال المفاوضات..

–تعزيز الاستثمار المباشر في الجزائر وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب.

[1]شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004، ص 696.

– استخدام الجزائر للمساعدات المالية في مكافحة الإرهاب والمخدرات، واستعادة استقرار اقتصادها من خلال برنامج MEDA1 و MEDA2.

برنامج ميدا للتعاون المالي يُعتبر الأداة الرئيسية للتعاون الاقتصادي والمالي في إطار الشراكة الأورومتوسطية، والذي بدأ في عام 1995 بعد إعلان برشلونة. يتميز البرنامج بنسختين: الأولى (ميدا 1) من عام 1995 إلى 1999، والثانية (ميدا 2) من عام 2000 إلى 2006. يقوم الاتحاد الأوروبي ضمن هذا البرنامج بتقديم المساعدات المالية والتقنية للبلدان الشريكة في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بهدف مساعدتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية في النظام الدولي[1].

تمت استفادة الجزائر من المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 1 MEDA، على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية. ضمن إطار الاتفاقية مع الجزائر على إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في آفاق 2017، بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والمالي وفق برنامج ميدا، وذلك بهدف تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري. قام الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة مع الجزائر بدعم المشاريع والنشاطات المتفق عليها في إطار التعاون المالي من خلال برنامج ميدا، الذي عوض البروتوكولات المالية السابقة (خلال اتفاق 1976)، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وفق شروط ميسرة. قد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغاً إجمالياً للمساعدات المالية للجزائر في إطار برنامج ميدا (199_1999) بقيمة 164 مليون يورو[2].

– تعتمد أهمية هذا الاتفاق أيضًا على التقارب بين الشعوب، وذلك باعتماد الدعوة لحوار الثقافات، خاصة وأن البحر الأبيض المتوسط يجمع بين مختلف الثقافات والأديان. بالإضافة إلى ذلك، يتمثل أهمية الاتفاق في التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية، وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقًا مع بقية الدول المتوسطية.

[1] شريط عابد دراسة تحليلية وأفاق الشراكة الاورومتوسطية حالة المغرب اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 ص180.

[2] European Commission ،EuropeanNeighbourhood Policy And EnlargementNegotiations: Algeria ،Available on line at:https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en

المطلب الثاني: استشراف مستقبل الشراكة في ضل التحديات الراهنة

الفرع الاول: اعادة النظر في الاتفاقية

في 31 أغسطس 2015، أعلنت الجزائر رسميًا عن رغبتها في إجراء تقييم لاتفاقية الشراكة التي اعتبرتها غير متوازنة. أدلى وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، رمضان لعمامرة، بهذا التصريح خلال ندوة صحفية مشتركة مع رئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، والمفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسع، يوهانس هان. أكد لعمامرة خلال الندوة: "نحن نعتزم القيام بكل ما يجب من أجل استفادة أفضل من اتفاقية الشراكة والتركيز معًا بثبات على المستقبل، لنضمن مستقبلًا يكون مناسبًا للطرفين بأفضل نوعية".

قدّمت الجزائر طلبًا للاتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة جدول التفكيك الجمركي المتفق عليه في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – جزائرية، وذلك خلال الدورة الخامسة لمجلس الشراكة التي انعقدت في 15 يونيو 2010. وبعد عامين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وافق الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في أغسطس 2012. تضمّنت هذه المراجعة تأجيل رفع الحواجز الجمركية عن مجموعة واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر، والتي تم تحديد موعد تنفيذها في 1 سبتمبر 2012.

هذا الطلب يمثل أول عريضة يُقدم بها بلد متوسطي في الاتحاد الأوروبي، والهدف منه إعادة النظر في جدول التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الصناعات الوطنية النامية في الجزائر. يهدف ذلك إلى تهيئة المؤسسات الجزائرية وتجهيزها للتنافس مع المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها بحلول عام 2020.

يعتمد هذا الطلب على الأسس القانونية المنصوص عليها في الإجراءات الاستعجالية والتدابير الاستثنائية المبينة في المادة 11*[1] من اتفاقية الشراكة، وتحديداً الفقرات الأولى الأربع منها. يتيح هذا الطلب "قراءة مشتركة" لأحكام الاتفاق من خلال التقييم المشترك لاتفاق الشراكة، بهدف تحقيق أقصى فائدة لتنمية الجزائر.

[1] نص الفقرات 1 و2 و3 و4 من المادة 11 من اتفاقية الشراكة على ما يلي: " يمكن للجزائر اتخاذ تدابير استثنائية في شكل زيادة حقوق جمركية أو استرجاعها لفترة محدودة خلافا لأحكام المادة 09.

فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية سيؤدي إلى زيادة حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري، ومن بين النتائج المتوقعة:[1]

-زيادة نسبة البطالة نتيجة لخصخصة الشركات وفصل العمال.

-إفلاس الشركات غير القادرة على المنافسة في القطاعين العام والخاص.

- تدهور ميزان المدفوعات بسبب ضعف البنية الإنتاجية، مما يؤدي إلى انهيار قيمة الدينار الجزائري وزيادة معدلات التضخم، مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة للفئات الفقيرة.

إذا كان هناك تباين في هيكل تنفيذ الاتفاق، يجب أن يكون لصالح الجزائر واقتصادها مستقبلاً. يجدر بالذكر أن الجزائر ملتزمة بتوقيعها والتزاماتها، وتعمل على ضمان تنفيذ الاتفاق بشكل يتناسب مع مصالحها الوطنية والاقتصادية.

في سبتمبر 2015، قدمت الجزائر إخطارًا رسميًا لرئيسة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تطالب فيه بفتح محادثات لتقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة.

هذا الجهد، وفقًا لمصادر مقربة من الملف، يهدف إلى "استخدام الاتفاقية في سياق تفسير إيجابي لترتيباتها، مما يسمح بإعادة التوازن في علاقات التعاون".

منذ توقيع هذه الاتفاقية، استمر المركز التجاري للاتحاد الأوروبي في التعزيز على حساب الاقتصاد الوطني[2].

وقد أظهر تقييم تأثير اتفاق الشراكة منذ دخوله حيز التنفيذ في عام 2005 وحتى عام 2015، أن إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع الوقود إلى الاتحاد الأوروبي لم يتجاوز 14 مليار دولار خلال العقد الذي يمتد منذ ذلك الحين. بينما وصلت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي إلى 220 مليار دولار خلال نفس الفترة، وهو ما يعادل 22 مليار دولار سنويًا.

[1] AomarBaghzouz ،du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée : une vision d'Algérie ، Outre-terre2009/3 n°23 ،p . 141 ،Voir : https:// www.cairn.info. consulté le 21/ 05 /2020،10h20.

[2] اسماء بولحية الشراكة الاوروجزائرية من 1999-2014 الواقع والافاق رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قالمة الجزائر، 2015، ص 72.

ووفقًا لتقرير المديرية العامة للجمارك، فقد أدى هذا الاتفاق إلى عجز يزيد عن 700 مليار دج في الإيرادات الجمركية الجزائرية. وتم التوصل إلى اتفاقات جديدة تتضمن أولويات الشراكة الجديدة خلال اجتماع مجلس الشراكة العاشر في بروكسل في 13 مارس 2017.

تزامنًا مع الطلب الذي قدمته الجزائر خلال الدورة الخامسة للشراكة في 15 يونيو 2010، بخصوص مراجعة التفكيك التعريفي للمنتجات الصناعية والامتيازات الجمركية للمنتجات الغذائية، تم الاتفاق على إعادة النظر في مخطط التفكيك التعريفي الهادف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي. يأتي هذا الطلب وفقًا للمادتين 11 و 16 من اتفاق الشراكة، الذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، مع الهدف الأصلي لفترة تفكيك تدريجي تنتهي في عام 2017.

وفي الواقع، تم تعديل الرزنامة الأولية بالإضافة إلى تجميد حقوق الجمارك لتعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية، حيث بدأ تطبيق المخطط الجديد للتفكيك التعريفي منذ 1 سبتمبر 2012[1].

في اجتماعه المنعقد في بروكسل في 13 مارس 2017، اعتمد مجلس الشراكة أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. تم تحديد هذه الأولويات لإطار جديد يهدف إلى تعزيز التعاون وتعزيز المشاركة السياسية.

أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حتى عام 2020 تتركز في مجموعة متنوعة من المجالات، منها التجارة والوصول إلى السوق الموحدة الأوروبية، وكذلك الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة على النحو التالي:

أولويات الشراكة في سياق العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حتى عام 2020:

منذ عام 2011، قدم الاتحاد الأوروبي للجزائر مساعدات مالية بقيمة تجاوزت 3.273 مليون يورو. وفي إطار مجلس الشراكة الرفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، الذي عُقد في بروكسل في 13 مارس 2017، وقَّع الطرفان على حزمة مالية بقيمة 40 مليون يورو، مُخصَّصة لمساعدة الجزائر في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال من خلال تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة. تم التوقيع على هذه الحزمة في يوم اعتُبرت فيه الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا يعتمد أولويات

[1] تقرير مجلس الشراكة الجزائري والاتحاد الاوروبي https://www.diplomatie.gouv.fr

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف توجيه التعاون المستقبلي نحو المجالات التي تخدم مصلحة الطرفين والتي تم تحديدها بشكل مشترك.

أهم نتائج إعادة تقييم الشراكة:

وقعت الجزائر على وثيقة تقييم اتفاق الشراكة بعد المصادقة عليه:

أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني، التزام الاتحاد ببناء شراكة فعَّالة مع الجزائر مبنية على مبدأ الربح المتبادل. وأشار المفوض الأوروبي للسياسة الأوروبية للجوار ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، إلى أن الجزائر تُعَدُّ شريكًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي في جواره، وأن حزمة المساعدات الأوروبية ستُسهم في تنويع اقتصادها، مما يُعزِّز خلق فرص عمل جديدة وتحديث المالية العامة. وأكد أن الهدف هو مساعدة الجزائر في التصدي للتحديات الاقتصادية الراهنة وتعزيز الروابط مع الشركات الأوروبية[1].

وقعت الحزمة ممثلة عن الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، والمفوض هان. أما عن الجزائر، فوقع وزير خارجيتها، رمضان لعمامرة.

باهتمام خاص، سيقدم الاتحاد الأوروبي دعمه لمجالين محورين تم الاتفاق عليهما ضمن أولويات الشراكة الجديدة مع الجزائر: التنمية الاقتصادية والطاقة. تهدف هذه الجهود إلى دعم التحول الاقتصادي في البلاد من خلال تنويع الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال. سيتم تمويل تطوير الطاقة المتجددة ودعم كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تحديث إدارة المالية العامة وتنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والطاقوي بين الطرفين.[2]

1برنامج دعم تطوير الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة في الجزائر، بقيمة 10 ملايين يورو، سيقوم بوضع إطار مؤسسي وتنظيمي لإنتاج الطاقة المتجددة وتعميم مشاريع كفاءة الطاقة. بالإضافة

[1] تصريح السيد "لعمامرة وزير الخارجية السابق في العاصمة بروكسل في الدورة العاشرة لمجلس الشراكة الجزائري –الاورو متوسطي للتوقيع على نتائج تقييم الشراكة المشترك يوم 2014/10/21 ،الموقع ا لرسمي لوزارة الشؤون الخارجية على الرابط: http://www.mae.gov.dz/news_article/2588.asp التصفح تاريخ 10/06/2020 على الساعة:

[2] Conseil de l'UE ،COMMUNIQUÉ DE PRESSE 17/129 du 13/03/2017(L'Union européenne et l'Algérie adoptent leurs priorités de partenariat).sur www.consilium.europa.eu/press.

إلى ذلك، سيسهم البرنامج في تعزيز الاستثمارات في هذا المجال من قبل القطاع الخاص، سواء كانت محلية أو أجنبية.

2. برنامج إصلاح المالية العامة، بتمويل قيمته 10 ملايين يورو، سيسهم في تحديث إدارة المالية العامة، وهي عنصر أساسي في النموذج الجديد المعلن للتنمية في الجزائر. سيقوم البرنامج أيضًا بدعم إدخال نظام معلومات مالية متكامل في جميع إدارات وزارة المالية، وسيعزز قدرات برمجة الموازنة على المدى الطويل، ويحسن إدارة الموازنة وزيادة الشفافية في العمليات المالية.

3برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة، الذي يبلغ قيمته 20 مليون يورو، سيواصل تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي في الجزائر، بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية. هدف البرنامج هو تمكين البلاد من الاستفادة الكاملة من الفرص المتاحة في إطار اتفاقية الشراكة، وهي اتفاقية التعاون والتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005.

خلال الفترة من 2014 إلى 2017، ركز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على عدة جوانب أساسية من خلال الآلية الأوروبية للجوار، التي تُعد الأداة المالية الرئيسية لتمويل التعاون. بالإضافة إلى الدعم الثنائي والإقليمي المقدم من الآلية المذكورة، تم التركيز على إصلاح القضاء، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتحسين سوق العمل والعمالة، وتعزيز تنويع الاقتصاد في الجزائر[1].

للفترة من 2018 إلى 2020، سيتمركز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حول أولويات الشراكة التي تم التوافق عليها حديثًا، وتتضمن ما يلي:

- الحوار السياسي، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعزيز القانون والحقوق الأساسية؛
- التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة، وتعزيز التجارة والوصول إلى الأسواق؛
- الشراكة في مجال الطاقة، ومكافحة التغير المناخي، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛
- الحوار الاستراتيجي وتعزيز الأمن؛
- الجانب الإنساني، وإدارة الهجرة والتنقل.

[1] نصير عرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، سبتمبر 2013، ص ص 294-296.

الفرع الثاني: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية:

المستقبل الخاص بالشركة يمكن أن يسلك ثلاث سيناريوهات محتملة.

اولا-السيناريو الأول: يتعلق باستمرار الأوضاع الحالية (سيناريو مرجعي)

رغم استمرار العقبات الصعبة التي تواجه محددات الشراكة، مثل الصراع العربي الإسرائيلي وتفاقم التوترات الحضارية والدينية، وزيادة العداء للإسلام، وتحديات عدم قدرة أوروبا على تبني سياسات مستقلة خارج إطار توجهات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وإدراك دور الاتحاد الأوروبي كشريك تكميلي لهذه التوجهات، إلا أن المسار الناجح للشراكة قد يظل ممكنًا بتفاوضات مستمرة وجهود دؤوبة[1].

يمكن أن يؤدي التفتت العربي وانعزال السياسات القطرية إلى الاكتفاء بنطاق محدود من الشراكة.

هذا السيناريو المرجح يعكس استمرار الوضع كما هو بالنسبة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بحيث:

تظل الجزائر وأوروبا تتراوح بين الإرادة والرغبة في تحقيق الأهداف المشتركة وفقًا لمسار برشلونة. وتعاني هذه الشراكة من عدم المساواة على مختلف الجوانب، مع قلة التنسيق والتشاور، وغياب الوحدة في التصورات يؤثر على تطبيق البرامج العملية، مما يعزز استمرار الجزائر في تبعية إرادة الدول الأوروبية.

الحل الوحيد المحتمل لهذه المبادرة هو تشجيع وتعزيز المشاريع شبه الإقليمية التي تجمع بين عدد أصغر من الدول الملتزمة بتحقيق أهداف مسار برشلونة.

ومع استمرار مشكلة الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة المتوسطية، يجب على الدول على الضفتين سن قوانين للحد من هذه الظواهر المهددة للأمن. ينبغي على دول الجنوب اللعب دورًا أكبر كشرطي حامي للحدود، مما يحول العلاقة من تبعية إلى شراكة حقيقية.

[1] مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد الحرب الباردة، دار الفجر للنشر، طبعة الاولى، القاهرة، 2006، ص 136.

هذا السيناريو يؤكد على أن الطريق أمام الشراكة الجزائرية الأوروبية ما زال طويلاً، وأن استقرار المنطقة المتوسطية يظل تحديًا كبيرًا يؤثر على تحقيق الأهداف المشتركة، مما يتطلب تكاملًا وتوافقًا على المشاريع والواقع[1].

ثانيا-السيناريو الثاني: سناريو متفائل نجاح مسار الشراكة الأوروجزائرية

يتوقع العديد أن يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا في المستقبل في العلاقات الدولية وفي منطقة الأوروجزائرية، نظرًا لاتجاهه نحو التنمية السياسية والاضطلاع بدور مؤثر في سير الأحداث في المنطقة. يهدف الاتحاد إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال خلق أسواق واسعة لتعزيز اقتصاديات أوروبا وتشكيل كتلة اقتصادية قوية تنافس التكتلات الاقتصادية الكبرى، مثل منطقة البريكس واقتصاديات الصين وروسيا.

هذه الشراكة تعبر عن الدور الكبير الذي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعبه في بناء علاقات مستقرة ومتوازنة في المنطقة.

إن نجاح إنشاء منطقة التبادل الحر يمثل إنجازًا بحد ذاته للشراكة، ومسؤولية الدول الشريكة في الضفة الجنوبية تكمن في استغلال الفرص المتاحة لاختراق الأسواق الأوروبية وكسب الاعتراف بالقيمة الخاصة لشعوب المنطقة. وكل مكسب مستقبلي من هذه الشراكة سيوفر حافزًا جديدًا لتعزيز التكامل الأورومتوسطي، وتطويره. وبفضل الإصلاحات الديمقراطية في الضفة الجنوبية، فإن الفرصة متاحة الآن لإعادة صياغة العلاقات الأوروجزائرية بشكل أكثر واقعية وعملي، بعيدًا عن المفاهيم النظرية فقط.

هذا السيناريو يقدم نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل الشراكة الأوروجزائرية، إذ يعتمد على فكرة التنمية المشتركة التي تقوم على التضامن وتداخل المصالح بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. تعكس هذه النظرة الإيجابية والتفاؤلية الثقة في قدرة الشراكة على تجاوز العقبات، بما في ذلك القلق بشأن توافر

[1] ن حداد هشام، السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر دراسة حالة رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ،الجزائر 2018 .

التمويل. فالتمويل لن يعتبر عائقًا لرغبة وجهود التعاون والشراكة إذا ما تم تجاوز الالتزامات المالية غير المكتملة والتركيز على تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة[1].

توحيد الرأي في اتخاذ القرارات وتطبيقها يعني أن تتحول العلاقة إلى شراكة حقيقية مبنية على المساواة في الحقوق والواجبات بين الأطراف. حل مسألة حرية تنقل الأفراد تعد من القضايا المهمة التي تسهم في نجاح المشروع، إذ يمكن أن تُسهم في تحقيق تسهيلات التنقل نحو الجانب الآخر وفي وقف معاناة المستمرة التي تفرضها السفارات الأوروبية، وبالتالي وضع حد لسلسلة الهجرة غير الشرعية.

إلى جانب ذلك، تقوم الجزائر بإصلاحات شاملة اقتصادية وقانونية لتهيئة الظروف الملائمة لاستقطاب المستثمرين وتحقيق تنمية شاملة، بما في ذلك القضاء على الفساد الإداري والسياسي.

رغم أن سيناريو النجاح المحتمل للشراكة الجزائرية الأوروبية يعبر عن حلم صعب التحقيق في الواقع الحالي نظرًا للتحديات التي تواجه الجزائر، إلا أنه يظل الأمل حيًا في حدوث تحولات هامة، حيث يمكن لدول وشعوب المنطقة أن تكون لها القدرة على تحقيق معجزة في ظل التصورات المذكورة سابقًا.

ثالثا-السيناريو الثالث: سناريو متشائم فشل الشراكة الأوروجزائرية:

نقص الإرادة الفعلية من الجانب الأوروبي ساهم في فشل مسار الشراكة، حيث أن التوعدات بالمساعدات للتنمية لم تتجاوز المرحلة النظرية، وظلت محدودة على المشاريع الأمنية المتعلقة بالتهديدات المباشرة على الأمن الأوروبي[2].

استمرار ضعف الإرادة في الجزائر للانخراط في إصلاحات هيكلية جذرية، سواء في الجوانب الاقتصادية أو الأمنية، يعد عائقاً رئيسياً أمام تقدم المشروع. وتظل العقبات والتحديات التي تواجه المبادرة دون حلول ملموسة من الطرفين، وعدم وجود بوادر لحلول قادرة على تذليلها، يجعل من مستقبل التعاون بين الجانبين أمراً غير مضمون وقابلاً للشك. علاوة على ذلك، قد تثير إمكانية تفكك الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك خروج بريطانيا، العديد من التساؤلات حول مستقبل البنية الأوروبية واستقرارها،

[1] مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الاوربية من اتفاقية التعاون المشروط إلى اتفاقية الشراكة الموسعة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد16، جانفي 2020، ص268.

[2] زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية-الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 42.

وهو ما يمكن أن يثير تحفظ الدول الأعضاء الأخرى ويعقد من آفاق التعاون المستقبلية، كما توضح الأزمة الصحية الأخيرة (جائحة كورونا) تباعد الاتحاد في مواجهة التحديات، مما يضع علامات استفهام كبيرة حول قوته واستمراريته.

الخاتمة

خاتمة

بعدما استعرضنا في هذه الدراسة بفصولها الثلاثة موضوع العلاقات الأوروجزائرية بين التفعيل وإعادة النظر، باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية، وما تقدمه من مزايا وإيجابيات للاقتصادات المتوسطية لدعم اقتصاداتها والاستفادة من الخبرات التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل المشاريع التنموية.

بناءً على ما سبق، يتضح أن خيار الشراكة ذو أهمية كبيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق فرص عمل، وتوفير العملة الصعبة، وتحويل التكنولوجيا، وتعزيز المنافسة الدولية، وتقليل نفقات الدولة.

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية إلى توسيع نفوذه العالمي وتعزيز مواقعه التسويقية. ورغم أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت طموحة جداً، مركزة على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك. فقد تلاشت هذه الأهداف تدريجياً وأصبحت البلدان المتوسطية مجرد أسواق للمنتجات الأوروبية.

يعكس اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة غير متكافئة، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية قوية، بينما يظل الاقتصاد الجزائري، رغم تحقيقه بعض النتائج المرضية، اقتصادا ريعيا.[1]

من خلال النهج الذي اتبعناه في هذه الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا. نتائج الدراسة

1- إن الحديث عن الشراكة، والتي تعد الفكرة الرئيسية لمؤتمر برشلونة، يشير إلى علاقة غير متكافئة بين طرفين من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

2- الاتحاد الأوروبي، كقوة فاعلة على الساحة العالمية، يسعى للعب دور عالمي يتناسب مع حجم كتلته وقوة تأثيره، مقارنة بالدول الصغيرة المتفرقة التي تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

[1] * كلمة "ريعيًا" تعني بشكل عام ما يتعلق بالريع أو الإيرادات التي تأتي من مصادر غير مباشرة أو غير مخطط لها في السياق الاقتصادي، قد يشير مصطلح "ريعيًا" إلى الاقتصاد الذي يعتمد بشكل رئيسي على موارد طبيعية محددة مثل النفط أو الغاز أو المعادن، دون تنوي diversification في مصادر الدخل.

3- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خياراً استراتيجياً، بل جاءت كرد فعل للتحولات الاقتصادية العالمية، وكمسايرة للنمط التجاري الذي تتبعه الجزائر منذ سنوات. من جهة أخرى، فإن إقامة منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى فقدان الجزائر لباقي الشركاء الذين أبدوا نوايا حسنة، مثل الشريك الصيني، في تفعيل الاستثمارات المنتجة.

4- إن الحديث عن الشراكة، وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، يشير إلى علاقة غير متكافئة بين الطرفين من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

5- الاتحاد الأوروبي، كقوة فاعلة على الساحة العالمية، يسعى للعب دور عالمي يتناسب مع حجم كتلته وقوة تأثيره، مقارنة بالدول الصغيرة المتفرقة التي تواجه مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

6- الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خياراً استراتيجياً، بل جاءت كرد فعل للتحولات الاقتصادية العالمية وكمسايرة للنمط التجاري الذي تتبعه الجزائر منذ سنوات. من جهة أخرى، فإن إقامة منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى فقدان الجزائر لباقي الشركاء الذين أبدوا نوايا حسنة، مثل الشريك الصيني، في تفعيل الاستثمارات المنتجة.

7- إن اتفاق الشراكة يعزز التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث كانت الجزائر قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ سوقاً للسلع والمنتجات الأوروبية بنسبة تتجاوز 50% من وارداتها. وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، استمر هذا النهج، مما جعل الجزائر مجرد سوق استهلاكي. وفي الوقت نفسه، غابت القيمة المضافة المتمثلة في تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة، مما يجعل تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمراً ضرورياً للغاية.

8- إعادة التقييم التي تطالب بها الجزائر بشكل متكرر تثبت أن الاتفاقية غير مواتية لها، نظراً لضعف قدرتها التنافسية واعتماد اقتصادها بشكل كبير على تصدير المشتقات النفطية. ورغم أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للجزائر، فإن اتفاق التبادل التجاري الحر بينهما يواجه الكثير من الانتقادات من قبل القيادات السياسية والاقتصاديين ورجال الأعمال في الجزائر، الذين يعتبرونه غير متوازن.

أعلنت الجزائر مجدداً أنها تتجه إلى "إعادة تقييم" الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي ينص على دخولها في منطقة تبادل تجاري حر مع التكتل اعتباراً من الأول من سبتمبر. تزامن إعلان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن إعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع استئناف

التجارة الحدودية مع مالي والنيجر بعد توقفها لسنوات لأسباب أمنية، ومنح الترخيص مجدداً لتجارة المقايضة بولايات الجنوب. هذا التوجه يوحي بالتخلي التدريجي عن اتفاق التبادل التجاري الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

وأكد وزير التجارة الجزائري أن الأمر سيعود إلى الحكومة "للفصل في ما إذا كنا سنجري في سبتمبر عملية التفكيك الجمركي المتبقية (مع الاتحاد الأوروبي)" أم لا.

- إن اتفاق التبادل الحر يشكل "كارثة" على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى عدم التوازن التجاري بين الطرفين، ترى الجزائر أن الاتحاد الأوروبي لم يحترم الجزء المتعلق بنقل التكنولوجيا وحرية تنقل الأشخاص المنصوص عليه في الاتفاق.
- لم تُحل العديد من القضايا المهمة، مثل قضية الهجرة والمسائل الأمنية المتعلقة بليبيا ومالي.

من خلال النتائج السابقة توصلنا الى الاقتراحات التالية:

ثانيا: الاقتراحات:

حتى يكتب النجاح للشراكة الأورومتوسطية ويتم تجسيد المسعى بشكل فعال، يجب أن تلبي هذه الشراكة المصالح والطموحات المشروعة للجانبين. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر الاسترشاد ببعض المبادئ الأساسية، حيث ينبغي على الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة المتبادلة.

ينبغي أن ترتكز الشراكة على مبادئ المساواة، العدالة، الندية، والتكافؤ بين الضفتين، مع احترام الخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية لكل طرف، بالإضافة إلى احترام القيم والعادات والتقاليد السائدة. يجب الاعتماد على الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة، مع توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة دون تفاوت.

يتطلب الأمر التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول القضايا المشتركة، وتحرير المبادلات التجارية بين الضفتين بشكل منسق كماً ونوعاً. كما يجب أن تكون هذه المبادلات مرتبطة بالهدف الأساسي الذي يجب أن تبنى عليه خطة الشراكة، وهو التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة.

❖ يجب توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري، مع الحرص على التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي. ويتطلب ذلك جدية أكبر، خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا وتقديم التدريب.

❖ ينبغي تشجيع تدفق الاستثمار الأوروبي المباشر إلى الجزائر خارج قطاع الوقود، بهدف التخلص من التبعية للموارد الطبيعية.

❖ يتعين العمل على تسهيل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، لتفادي المزيد من التأخير في إنشاء منطقة التبادل الحر.

❖ يجب عدم التدخل في تسيير الشؤون الداخلية للبلاد تحت ستار نشر الديمقراطية، لتجنب الأزمات السياسية التي قد تعرقل تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الطرفين.

بعد استخلاص النتائج السابقة نستطيع ان نقول ان الجزائر هذا البلد القارة بكل مكوناته وطاقاته البشرية والمادية وثرواته لا يحتاج هذا البلد الا ليكون تحت ايادي امينة ووفية توصلها إلى مصاف الدول الكبار. الجزائر تحتاج إلى حسن تسيير والقضاء على اللوبي الذي يحافظ على استمرار سيطرة فرنسا على الجزائر التي تعمل ان تبقى الجزائر ضعيفا لتستمر في نهب ثرواتها.

رغم ان الشريك الاوربي يصف الجزائر بالشريك المتطلب لكنها مزال لا تفاوض بندية لضعف مكانتها الاقتصادية رغم كل ما تملكه.

بعد استخلاص النتائج السابقة، يمكن القول إن الجزائر، كبلد ذو قارة بكل مكوناتها وطاقاتها البشرية والمادية وثرواتها، لا يحتاج إلا لأن يكون تحت إدارة أمينة ووفية توصله إلى مصاف الدول الكبار. الجزائر بحاجة إلى حسن التسيير والقضاء على اللوبي الذي يحافظ على سيطرة فرنسا على البلاد، حيث تعمل فرنسا على تضعيف الجزائر لتستمر في نهب ثرواتها.

على الرغم من وصف الشريك الأوروبي للجزائر بأنه شريك متطلب، إلا أن الجزائر لا تزال لا تفاوض بندية بسبب ضعف مكانتها الاقتصادية، على الرغم من الموارد الوفيرة التي تمتلكها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : قائمة المصادر

1. الاتفاقيات

- **اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية**، وثيقة إستراتيجية تمهيدية ،2007-2013 الصيغة الدلالية لبرنامج ،2007-2010 الملخص التنفيذية.
- **مراجعية لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي مع شركائها"**، الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر، 2005.

2.القوانين:

- **قانون رقم 05-05 مؤرخ في 26 أفريل 2005** يتضمن الموافقة على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 31، الصادر في سنة 2005.

ثانيا: قائمة المراجع

1- الكتب

- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط3، الجزائر دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ((د.تن) .
- امل عبد الفتاح شمس. الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، القاهرة: دار الفكر العربي 2013.
- جون لوك، في الحكم المدني، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت 1959.
- خضر زكريا، التبعية المعوق الأساسي للتنمية في جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999.
- سمير امين "طريق التنمية ذات التوجه الاشتراكي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 430 ديسمبر 2014.
- سمير امين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين،)ثر فهيمة شرف الدين)، بيروت: دار الفارابي، 2002.
- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن21**، دار قرطبة للنشر، الجزائر، 2009.
- طيب بوعز. **نقد الليبرالية**. دار التنوير للنشر والإعلام. مصر 2013.

- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة، المركز الثقافي العربي، بيروت 1993.
- عبد الوهاب الكيالي الموسوعة السياسية، ج 1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.
- عمرو هشام محمد، **مدخل في مدارس الفكر ألاقتصادي**، دار طلاس، دمشق 2009 .
- فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الاورومتوسطية**، رهانات حصيلة وافاق، التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية** (لبنان: دار الحداثة، 1982.
- كوينتين سكنر، الفكر السياسي الحديث، المنظمة العربية للترجمة بيروت، ج 1 تر، حيدر حاج اسماعيل. 2012 .
- محمد كامل، **النظم السياسية الدول والحكومات**، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.
- مصطفى بخوش، حوض البحر الابيض المتوسط بعد الحرب الباردة، دار الفجر للنشر، طبعة الاولى، القاهرة، 2006.
- المعجم الفلسفي، **مجمع اللغة العربية**، القاهرة، دار الوثائق 1983.
- نور الدين زمام. القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007.

2- المجلات

- اندري لالاند، **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة، خليل أحمد خليل المجلد الأول منشورات عويدات، بيروت.
- بخدة عبد القادر، الشراكة الجزائرية بين طموح واعد وثقة مفقودة) مجلة حقوق الانسان والحريات العامة ،العدد 4 مخبر حقوق الانسان جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ،الجزائر 2017 .
- بن عمر عواج، الالتزامات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط في ظل سياسة الجوار، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد: 06، العدد 02، جامعة تلمسان، 2021.
- [1]طلال حامد خليل، المرتكزات الفكرية الليبرالية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر، العدد 15،جوان 2016.

- عبد المؤمن مجدوب، طبيعة العلاقات الاورومتوسطية، طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات المحددات، مجلة تحولات، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد الأول يناير 2018.
- عزيزة بن سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، عدد رقم 09 ،جامعة بسكرة، سنة 2011.
- قادة بن عبد الله عائشة، المقاربة الأمنية الأوروبية في المتوسط السياسة الأوروبية للجوار الجديدة، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07/ العدد 02 ، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تلمسان، 2021.
- كريم أطريح ، التعاون الإنمائي كآلية لدعم التنمية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 15 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل2020.
- مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجلد 03 العدد 01، 2020.
- مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت.
- مراد حجاج، العلاقات الجزائرية الاوربية من اتفاقية التعاون المشروط إلى اتفاقية الشراكة الموسعة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد09، العدد16، جانفي 2020.
- مها عيسى فتاح، نقد افلاطون للسفسطائية، مجلة الآداب، جامعة البصرة، العدد 41 سنة 2006.
- نسرين نموشي، تحليل السياسات الأوروبية في منطقة المغرب العربي من وجهة نظر مدرسة التبعية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 1، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة العربي التبسي–تبسة، 2017.
- نصير عرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 17،سبتمبر 2013 الجزائر.
- عصماني ليلى. بن حداد هشام طالب مكانة الجزائر ضمن السياسة الأمنية الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران، مجلة الاتحاد الأوروبي عازم على تعزيز التعاون مع الجزائر، 20 أكتوبر 2017 .

- عراب رزيقة، سجار نادية، محتوى الشراكة الاوروجزائرية، مداخلة قدمت للملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة الاورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
- أبو العنين محمد العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، عدد 142 ،2000 .
- ولد بومعزة صونيا دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري (2005 إلى 2014) مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15ا للجزائر.
- نصير عرباوي، مستقبل الشراكة الاورومتوسطية، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، سبتمبر 2013.

3.المقالات:

- ولد بومعزة صونيا، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** (2005 إلى 2014)، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 15، 2014.

4.الأطروحات والرسائل

- اسماء بولحية الشراكة الاوروجزائرية من 1999-2014 الواقع والافاق رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قالمة الجزائر، 2015.
- بن موفق زروق، استرايجية تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادي الجلفة الجزائر.
- بن حداد هشام، السياسات الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط الجزائر دراسة حالة رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر 2018.
- بن سونة العجال، **اتفاق الشراك الأوربية الجزائرية وآثارها على الاقتصاد الوطني**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر2014.

- حليمة ساسي، دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الاوبوجزائرية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصاديو والتجارية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر2016.
- حليمة ساسي،دراسة تحليلية لواقع التعاون المالي في إطار الشراكة الاورو جزائرية مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية التخصص: مالية ونقود .جامعة العربي التبسي –تبسه –2016.
- خيدر ريم–الشراكة في ظل إقتصاد السوق اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي 2014–2014 جامعة الاخوة منتوري قسنطينة.
- خيدر ريم–الشراكة في ظل إقتصاد السوق اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي 2014–2014 جامعة الاخوة منتوري قسنطينة الجزائر 2014.
- خيدر ريم–الشراكة في ظل إقتصاد السوق، اطروحة ماجستير قانون عام تخصص التنظيم الإقتصادي، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2014.
- زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوربية–الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- شريط عابد دراسة تحليلية وأفاق الشراكة الاورومتوسطية حالة المغرب اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004 .
- شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وأفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية: حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر غير منشورة، 2004.
- شواشي فاطمة، دور الشراكة الاورو الجزائرية في ترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
- نذير بطاطش، **التعاون الأوروبي–الأفريقي الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، رسالة ماجستير–معهد الحقوق–المركز الجامعي–البويرة الجزائر 2010.
- الياس غفال 'تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .جامعة بسكرة ،الجزائر .

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

- Ali Mebroukine Quel avenir pour les relations algéro-européennes? https://www.telos-eu.com/fr 17 ،juin 2019
- Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft and others, - Dependence and Underdevelopment: Latin Americas Political Economy, New York: Anchor Books 1972.
- Dario Battistella, Theories des relations internationals, Paris: Presses de Sciences Po, 2003.
- Déclaration De Barcelone، adoptée lors de la conférence euro-méditerranée، 27-28-novembre،1995.
- G. NANCY – B. KREITEM Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-U Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004.
- G. NANCY – B. KREITEM، Evaluation de l'etat d'executionaa de l'Accord d'Association Algérie-UE Rapport Final ،Investissement Développement Conseil S.A،Ministère du Commerce en Algérie،2009.
- Johan Galtung, A structural theory of imperialism, journal of peace research, vol 8 no 2 1979.
- SENAT ،session extraordinaire de (2016-2017) ،N°689،rapport au nom de la commission des affaires européennes (1) sur le volet méditerranéen de la politique de voisinage : le cas de l'Algérie méditerranéen dela politique de voisinage : le cas de l'Algérie ،par le sénateur M. Simon sutour.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

- Union Européenne– Maghreb, http:// europa.eu-maghreb-25 ans.
- www.dw.world
- http://www.dziri-dz.com
- https://www.telos-eu.com/fr
- http://www.elkhabar.com
- https://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp
- https://www.alaraby.co.uk/?amp=1economy
- https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries/algeria_en
- https:// www.cairn.info.
- www.mae.gov.dz/news_article/2588.asp
- www.consilium.europa.eu/press

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	/
شكر والعرفان	/
مقدمة	/
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم العلاقات الأوروجزائرية	08
المطلب الأول: سياسة الجوار	08
الفرع الأول: تعريف السياسة الأوربية للجوار وأهدافها	08
الفرع الثاني: القضايا الأساسية التي تعالجها برامج سياسة الجوار الأوروبي:	10
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة	12
الفرع الأول: مفهوم الشراكة	12
الفرع الثاني: التعاون: "Coopération"	13
المبحث الثاني: الليبرالية بين النشأة والأساس والمفهوم	14
المطلب الأول: الليبرالية	14
الفرع الأول: الليبرالية وتاريخها	14
الفرع الثاني مراحل الليبرالية وأسسها	17
المطلب الثاني: الماركسية	20
الفرع الأول: المدرسة التبعية في العلاقات الدولية:	20
الفصل الثاني: تطور العلاقات الأوروجزائرية	
المبحث الاول: التعاون الجزائري الأورومتوسطي	26
المطلب الاول: المسار التاريخي للعلاقات الأوروجزائرية	26
الفرع الأول: تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة:	26
الفرع الثاني: مرحلة الشراكة	29
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة	32
الفرع الاول: مضمون اتفاقية الشراكة	33
الفرع الثاني: أهم محاور الاتفاقية	35
المبحث الثاني: (مؤتمر برشلونة):	38
المطلب الأول: –مسار برشلونة واتفاقيات الشراكة مع الجزائر:	38
الفرع الأول: السلام والاستقرار:	39

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: المحور الاقتصادي والمالي:	**39**
الفرع الثالث: المحور الثقافي والاجتماعي الإنساني:	**40**
المطلب الثاني: دوافع وخلفيات واهداف الشراكة الاوروجزائرية	**40**
الفرع الأول: الدوافع والخلفيات	**40**
الفرع الثاني: الأهداف	**44**
الفصل الثالث: تقييم مستقبل العلاقات الأوروجزائرية	
المبحث الاول: العوائق والتحديات والجهود المبذولة لإنجاح الشراكة	**47**
المطلب الاول: العوائق والتحديات.	**47**
الفرع الاول: العوائق الخاصة بالوضعية الاقتصادية (التحديات الاقتصادية)	**47**
الفرع الثاني: العوائق الاجتماعية والسياسية والأمنية	**48**
المطلب الثاني: جهود الجزائر المبذولة من اجل الشراكة	**53**
الفرع الاول: الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الاوروجزائرية	**53**
الفرع الثاني: إصلاحات الأطر القانونية	**57**
المبحث الثاني: تقييم اتفاق الشراكة واستشراف مستقبل الشراكة	**57**
المطلب الأول: سلبيات الشراكة وايجابيات الشراكة	**58**
الفرع الاول: سلبيات الشراكة	**58**
الفرع الثاني: ايجابيات الشراكة فوائد الشراكة	**60**
المطلب الثاني: استشراف مستقبل الشراكة في ضل التحديات الراهنة	**62**
الفرع الاول: اعادة النظر في الاتفاقية	**62**
الفرع الثاني: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأوروجزائرية	**67**
الخاتمة	**72**
قائمة المصادر والمراجع	**78**
ملخص الدراسة	**/**

الملخـــــــــــص

تتناول هذه الدراسة العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مع التركيز على التفعيل وإعادة النظر في هذه العلاقات. تُسلط الضوء على الضرورة الملحة لتحديث وتعزيز هذه العلاقات بمراعاة التحولات الاقتصادية والسياسية الحالية والمستقبلية والتشديد على أهمية تحقيق التوازن والعدالة في العلاقات بين الطرفين، بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة والتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: العلاقات الأوروجزائرية، التفعيل، إعادة النظر، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

This study examines the relations between the European Union and Algeria, focusing on activation and reassessment of these relations. It sheds light on the urgent need to update and enhance these relations, considering current and future economic and political transformations. Emphasis is placed on the importance of achieving balance and justice in the relations between the two parties, ensuring the realization of common interests and sustainable development.

Keywords: EU-Algeria relations, activation, reassessment, European Union.